

حكم التداوي في الإسلام

الدكتور / علي محمد يوسف المحمدي
المدرس بقسم الفقه والأصول
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة قطر
م ١٤١١ - ١٩٩١

حكم التدوّي في الإسلام

لقد أهتم الإسلام بصحّة المسلم اهتماماً منقطع النظير ، وظهر هذا الاهتمام في نواحٍ شتى فمثلاً : في الصلاة يبدأ بالطهارة التي يغسل فيها كل يوم خمس مرات الأعضاء التي تتعرّض للأتربة والعرق ، كما جعل من شروط صحتها نظافة الشوب والبدن والمكان فقال تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَابِينَ وَيَحْبُّ الْمُطَهَّرِينَ »^(١) . وفي الصحيح « الطهور شطر الإيمان »^(٢) . ولما كان الفم عمر العبور إلى البدن أوصى بنظافته فقال : « السواك مطهرة للفم مرضاة للرب »^(٣) . وأوصى بإزالة ما يساعد على تراكم الأوساخ على الجسم فقال : « خمس من الفطرة : الاستحداد والختان وقص الشارب وتنف الإبط وتقليل الأظافر »^(٤) . كما دعا إلى تقوية الأبدان بالرياضة والعمل ، وحذر من الكسل وأنكر على من حرم على نفسه الاستفادة من الطيبات ، سواء كان تدينأً أو شحّاً ، فقال : « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الزرق »^(٥) . وفي مقابل ذلك حماه من الشره والإسراف في أنواع المللذات خوفاً من الإضرار بالبدن ، فقال : « وكلوا واشربوا ولا تسرفو إن الله لا يحب المسرفين »^(٦) . كما نهى عن إرهاق البدن ، ودعا إلى الاعتدال ، وقال « أنا أعلمكم بالله وأنقاكم له ، ولكنني أقوم وأنام ، وأصوم وأفطر ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن

١ - سورة البقرة : الآية ٢٢ .

٢ - رواه مسلم ، أنظر صحيح مسلم ٢٠٣ / ١ كتاب الطهارة .

٣ - رواه البخاري في صحيحه تعليقاً ، أنظر الباري ١٥٨ / ٤ ، ورواه أحمد ٣ / ١ ، ٦٢ ، ٤٧ ، ١٤٦ ، وابن ماجه ١٠٦ / ١ ، ويراجع جمجم الروايات ٢٢٠ / ١ .

٤ - رواه البخاري : أنظر فتح الباري ٣٣٤ / ١٠ ، ومسلم ٢٢١ / ١ .

٥ - سورة الأعراف : ٣٥ .

٦ - سورة الأعراف : ٣١ .

ستي فليس مني»^(٧) . واعتنى بالرياضة ، ومن صورها الصلاة التي تؤدى أركانها بأوضاع صحيحة تقي الجسم من المعصية الضارة بق末an ، إضافة إلى كونها عبادة خالصة لله تعالى .

كما اعنى الإسلام بالصحة النفسية ، لأن الإنسان في الإسلام روح وجسد ، وأن كل يئها يؤثر في الآخر قوة وضعفاً ، وقد أشار النبي ﷺ إلى هذه القوة الروحية في قوله لعمار حينما كان يحمل حجرين عند بناء مسجده ﷺ قال له : «إن عماراً مليءاً إيماناً من قرنه إلى قدمه»^(٨) . وبهذه القوة الروحية كان النبي ﷺ يواصل^(٩) الصوم أيامًا عديدة^(١٠) .

وقال الحموي : وكان يديم التطيب في حالة صحته ومرضه ، أما في صحته فباتساع التدبر الحافظ لها من الرياضة ، وقلة المتناول ، وأكله الرطب بالقطاء والرطب بالبطيخ ، ويقول : يدفع حر هذا برد هذا ، ويرد حر هذا حر هذا ، وإكحال عينيه بالإثم كل ليلة عند النوم ، وتأخير صلاة الظهر في زمن الحر القوي ، ويقول : ابردوا بها وأما تداويه في حالة مرضه فثابت بما روي من ذلك في الأخبار الصحيحة ، منها عن عروة عن عائشة قالت : «ان رسول الله ﷺ كثرت أسماته وكان يقدم عليه أطباء العرب والعجم فيصفون له فعالجه»^(١١) .

ولكن مع هذه العناية بصحة البدن ، والتي منها التداوى ، لأن التداوى وسيلة من وسائل المحافظة عليه ، إلا أن الفقهاء اختلفوا في هذه المسألة وسنعرض لبيان موقف الفقهاء من حكم التداوى مع عرض أدلةهم ومناقشتها

٧ - رواه البخاري : أنظر فتح الباري ١٠٤/٩ ، وصحیح مسلم ١٠٢٠/٢ .

٨ - قال في جمع الروايد ٢٩٥/٩ : رواه البزار ورجاله رجال الصاحب ، وتراجع الإصابة ٥١٢/٢ .

٩ - متفق عليه ، انظر جامع الأصول ٣٧٩/٦ .

١٠ - بتصرف ، من كتاب شيخنا الدكتور / القرضاوي (فتاوي معاصرة ٥٨٧ - ٥٩٣) .

١١ - التراتيب الإدارية ٤٥٥/١ .

قصدنا في ذلك الوصول إلى الحق ، والوقوف في صف من يؤيده الدليل ، وبما أن مسألة التداوي متشبعة فإني سأبذل قصارى جهدي في عرض جميع جوانبها مع تجنب الاختصار المخل والتطويل الممل .

التعريف بالتمداوي :

رأيت أن من المناسب أن أذكر تعريف المصطلحات الطبية لنكون على علم بها يرد منها أثناء البحث .

الطب :

جاء في «المحكم» علاج الجسم والنفس ، ورجل طب وطبيب ، وقالوا : إن كنت ذا طب بكسر الطاء وطب وطب فطب وطب لعينك ، وفي الصلاح وجمع القلة : أطبة ، والكثير أطباء ، تقول ما كنت طبيباً ولقد طببت بالكسر ، والمطيب الذي يتعاطى علم الطب وفلان يستطب لوجهه أي يستوصف الدواء لما يصلح لدائه وفي «المحكم» : والطب والطبيب : الحاذق من الرجال ، الماهر ^(١٢) بعلمه .

وقال ابن مفلح الطب بكسر الطاء في اللغة على معان :

أحدهما : السحر والمطبوب المسحور .

والثاني : الاصلاح ، يقال طبته إذا أصلحته ، ويقال : له طب بالأمور أي لطف وسياسة .

والثالث : الحذق ، كل حاذق طبيب عند العرب ، وأصل الطب الحذق بالأشياء والمهارة بها .

١٢ - تخريج الدلالات الساعية ص ٦٧٨ ، والنهاية في غريب الحديث ٣/١١٠ ، وترتيب القاموس المحيط ٣/٥٠ .

والرابع : يقال الطب لنفس الدواء .

والخامس : العادة يقال ليس ذلك بطيء أي عادي .

والطب بفتح الطاء العالم بالأمور وكذلك الطبيب يقال له : طب^(١٣) .

والحاصل أن الطب بالكسر يقال بالاشراك للمداوي وللتداوي وللداء أيضا فهو من الأضداد وهو علم يعرف به أحوال بدن الإنسان من جهة ما يصح ويزول لحفظ الصحة حاصلة وتسترد زائلة .

وقال القسطلاني : الطب علاج الجسم والنفس والرفق والسحر ، وبالكسر الشهوة والإرادة والشأن والعادة ، وبالفتح الماهر الحاذق بعمله كالطبيب ، والطبيب : الحاذق في كل شيء ، وخاص بها المعالج في العرف .

والطب نوعان :

طب القلوب ومعالجتها بما جاء به النبي ﷺ عن الله تعالى .

وطب الأبدان منه ما جاء عن الشارع ﷺ ومنه ما جاء عن غيره ، وأكثره عن التجربة .

وهو قسمان : ما لا يحتاج إلى نظر وفك كدفع الجوع والعطش وما يحتاج إليهما كدفع ما يحدث في البدن مما يخرجه عن الاعتدال .

وأما المرض : فخروج الجسم عن المجرى الطبيعي ، والمرض يكون في البدن ، وقد يطلق المرض على مرض القلب ، أما للشبهة «في قلوبهم مرض» وأما للشهوة «فيطمع الذي في قلبه مرض»^(١٤) .

اللدواد : بفتح اللام الدواء الذي في أحد جانبي فم المريض وهو كديداه . وجعه آللَّه ، وقد آللَّه به يلُّده لدأا وللُّودا بضم اللام وللَّه إيهـ^(١٥) .

١٣ - الآداب الشرعية ٣ / ٩٤ - ٩٥ وزاد المعاد ٢ / ١٣٩ ، وعالم القربة ٢٥٤ .

١٤ - لامع الدراري ٩ / ٤٤٤ وفي تعريف المرض الفواكه الدوائية ٢ / ٤٣٩ .

١٥ - تحرير الدلالات السعوية للتلمصاني ٦٧٩ .

حكم التداوي :

اختلف الفقهاء في حكم التداول على عدة أقوال :

القول الأول : لا يجوز التداوي وقال به غلاة الصوفية^(١٦).

وعللوا رأيهم : بأن الولاية لا تتم إذا رضي بجميع ما نزل به من البلاء ، فالواجب على المؤمن أن يترك التداوي اعتصاماً بالله وتوكل عليه وثقة به ، وانقطاعاً إليه ، فإن الله قد علم أيام المرض وأيام الصحة فلو حرص الخلق على تقليل ذلك أو زيادة ما قدروا ، قال تعالى : ﴿مَا أصاب مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ قَبْلَ أَنْ نُبَرِّأَهَا﴾^(١٧) . فهذا كل شيء بقضاء وقدر فلا حاجة إلى التداوي^(١٨) .

ويمكن أن يستدل لهم بما روى من قوله ﷺ « من أكتوى أو استرقى فقد برئ من التوكيل »^(١٩) . وب الحديث المغيرة بن شعبة عن أبيه عن النبي ﷺ قال : « لم يتوكل من أرقى واسترقى »^(٢٠) .

كما استدلوا أيضاً بما روى ابن مسعود وغيره أن النبي ﷺ قال : « إن الرقى والتهائم والتولة شرك »^(٢١) . وب الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما أبالي ما أتيت إن شربت ترياقاً ثمينة أو قلت الشعر من قبل نفس »^(٢٢) .

١٦ - صحيح مسلم بشرح النووي ١٩١/١٤ ، وطرح التثريب للعرافي ١٨٤/٨ .

١٧ - آية ٢٢ من سورة الحديد .

١٨ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩٤/١٧ ، ١٣٩/١٠ .

١٩ - تحفة الأحوذى ٢١٤/٦ وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح ، وقال المباركفوري : وأخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرك .. وانظر جامع الأصول ٥٦/٧ ، والسنن الكبرى للبيهقي ٣٤١/٩ والمجموع للنووى ٥٣/٩ .

والأداب الشرعية ٢/٣٥٩ وقال : وإسناده ثقات .

٢٠ - الأداب الشرعية ٢/٣٥٩ ، وقال : إسناده جيد .

٢١ - جامع الأصول ٥٧٤/٧ وقال آخرجه أبو داود رقم الحديث (٣٨٨٣) .

٢٢ - جامع الأصول ١٥٦/٧ وقال آخرجه أبو داود رقم الحديث (٣٨٦٩) .

وقد أجباب العلماء عن هذه الأحاديث بعدة أجوبة منها أن هذا فيمن فعل
معتمدا لا على الله أو لخطر الاتكاء ، أو يحتمل أنه عَزَّ وَجَلَّ قصد إلى نوع معين من
الكي مكرروه بدليل أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ كوى أبيا يوم الأحزاب على اكحله لما رمي ، أو
يقصد به كي الصحيح لشلا يفعل ، كما يرد على الصوفية بما سبق ، وبقوله
تعالى : «فِيهِ شَفَاءٌ لِلنَّاسِ» فهو دليل على جواز التداوي بشرب الدواء ، كما
أن الأحاديث التي استدل بها القائلون بالتمداوي صريحة في التداوي ، وحججة على
 أصحاب هذا القول ^(٣٣) .

القول الثاني : يباح التداوي وتركه أفضل ، وهو المقصوص عن أ Ahmad ^(٣٤) ،
ونقل عنه أنه قال : أحبب لمن اعتقد التوكيل وسلك هذا الطريق ترك التداوي من
شرب الدواء وغيره ، وقد كانت تكون به علل فلا ينجز الطبيب بها إذا سأله .
وفي رواية المروزي : العلاج رخصة وتركه درجة أعلى منه ^(٣٥) ، وينحو هذا
قال النووي ^(٣٦) .

وعلى رأيهم : بأن تركه تفضلا واحتيارا لما اختار الله ورضي به وتسليمها له .
كما استدلوا بما روي عن ابن عباس أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ قال : «يدخل الجنة
من أمتى سبعون ألفا بغير حساب ، وهم الذين لا يسترقون ولا يتطيرون وعلى
رهم يتوكلون» ^(٣٧) ول الحديث ابن عباس عن الجارية التي كانت تصرع ، وسألت
النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ أن يدعوها ، فقال : «إن أحببت أن تصبرني ولد الجنة ، وإن أحببت

٢٣ - انظر الجامع لأحكام القرآن ١٧/١٩٤ ، ١٠/١٣٩ ، فيض القدير ٦/٨٢ وفتح الباري ١٠/١٣٥ .

٢٤ - الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٢١/٥٦٤ .

٢٥ - الآداب الشرعية لابن مفلح ٢/٣٥٨ ، وكشف النقانع ٢/٧٦ .

٢٦ - المجموع ٥/٩٦ وانظر النووي على مسلم ٣/٩٠ والروضة الندية ٢/٣٢٩ ، ٣٣٠ وإرشاد الساري ٨/٣٣ .

٢٧ - أخرجاه في الصحيحين ، انظر فتح الباري ١١/٣٠٥ واللهفظ للبخاري ، وصحبي مسلم ٣/٨٨ ، وجمع الزوائد ١٠/٤٠٦ .

دعوت الله أن يشفيك فقالت : بل أصبر ، ولكنني انكشف ، فادع الله لي أن لا انكشف ، فدعا الله لها أن لا تنكشف »^(٢٨) .

كما استدلوا بأن خلقا من الصحابة والتابعين لم يكونوا يتداوون ، بل فيهم من اختار المرض ، كأبي بن كعب ، وأبي ذر ، ومع هذا فلم ينكر عليهم ترك التداوي^(٢٩) .

ورد بأن ترك هؤلاء يعود - كما قال أبو طالب المكي - إلى الخشية من أن يجس في نفوسهم أن الشفاء والنفع من فعل الدواء وذلك من الشرك^(٣٠) .
القول الثالث : هو القول باستحباب التداوي وأن فعله أفضل من تركه وبه قال الشافعية وجمهور السلف وعامة الخلف ، وقطع به ابن الجوزي وابن هبيرة وهو قول الحنفية والمالكية^(٣١) .

واحتاج هؤلاء لرأيهم بما وقع في أحاديث كثيرة من ذكره ﷺ لمنافع الأدوية والأطعمة كالحبة السوداء والقسط والصبر وغير ذلك ، ويأنه ﷺ تداوى ، وبأخبار عائشة رضي الله عنها بكثرة تداويه ، وبها علم من الاستشفاء برقة^(٣٢) ، والأحاديث الدالة على التداوى كثيرة منها :

حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «إن الله لم ينزل داء إلا

٢٨ - الحديث متفق عليه ، نيل الأوطار ٢٠٨/٨ .

٢٩ - فتاوى ابن تيمية ٢٦٩/٢٤ ، وقوت القلوب ٢٢/٢ .

٣٠ - قوت القلوب ٢٢/٢ .

٣١ - الأداب الشرعية - ٣٥٩ والنووي على مسلم ٩٠/٣ والفتاوي الهندية ٥/٣٥٤ ، والزرقاني على الموطأ ٤/٣٢٩ والمجموع ٥/٩٦ وكشاف القناع ٢/٧٦ والتمهيد ٢/٢٢٧ قال وفي معناه (الحجامة) إباحة التداوى كله بما يعلم وبما لا يعلم فإذا كان يرجى نفعه .. وطرح الترب للعرaci ٨/١٨٢ وفتاوي ابن تيمية ٢١/٥٦٤ . وقال الخطابي : وقد أثبت رسول الله ﷺ الطب وأباح العلاج والتمداوى ، انظر معلم السنن ٤/٢٢٩ .

٣٢ - صحيح مسلم بشرح النووي ٣/٩٠ .

أنزل له شفاء»^(٣٣) .

صحيح مسلم : عن جابر عضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : «لكل داء دواء ، فإذا أصيب دواء بريء بإذن الله عز وجل»^(٣٤) .
وفي الحديث أن الصحابة قالوا : يارسول الله أنتداوى ؟ قال «تداؤوا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء ، غير الهرم»^(٣٥) .

القول الرابع : هو القول بأن التداوى مباح مطلقاً وبه قال جمهور العلماء ومنهم مالك حيث نقل عنه أنه قال : «لا بأس بالتمداوى ولا بأس بتركه»^(٣٦) . واستدلوا بما روي عن أسامة بن شريك قال : قالت الأعراب يارسول الله ألا تندادى ؟ قال : نعم ياعباد الله تدواوا ، فإن الله لم يضع داء إلا وضع لها شفاء ، أو دواء إلا داء واحداً ، فقالوا : يارسول وما هو ؟ قال : الهرم»^(٣٧) . وقالوا إن في هذا الحديث إثباتات الطب والعلاج ، وأن التداوى مباح غير مكره قال الخطابي ، وقال العيني : فيه إباحة التداوى وجواز الطب»^(٣٨) .

٣٣ - فتح الباري ١٣٤/١٠ والللفظ للبخاري والسنن الكبرى للبيهقي ٣٤٣/٩ وص ٣٤٩ باب ما جاء في إباحة التداوى وقال الشافعى : والأخبار ... فيها تداوى به ، وأمر التداوى به كثيرة .

٣٤ - النووى على مسلم ١٩١/١٤ والللفظ لمسلم ، والتاج الجامع للأصول ١٩٨/٣ وجامع الأصول ٥١٣/٧ وعنوان الفصل بجواز التداوى .

٣٥ - رواه أبو داود والترمذى والنمسائى وابن ماجه وغيرهم بأسانيد صحيحة ، وقال الترمذى حديث حسن صحيح ، المجموع ٩٦/٥ ، وجامع الأصول ٧/١٣ وتحفة الأحوذى ٦/١٩٠ كتاب الطب .

٣٦ - تحفة الأحوذى ٩/١٩٠ وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .

٣٧ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩٩/١٠ ، والفوواكه الدواني ٢/٤٤٢ ، وانظر فتح الباري ١٧٤/١٠

٣٨ - تحفة الأحوذى ٦/١٩٠ ، وانظر نحو هذا المعنى في فتح الباري ٧/٣٧٣ .

وقال القرطبي : دليل على جواز التعالج بشرب الدواء وغير ذلك خلافاً لمن
كره ذلك من جلة العلماء ، ثم أورد عدة أحاديث في الجواز .. ثم ذكر تداوي
بعض الصحابة ، ثم قال : وعلى إباحة التداوى والاسترقاء جمهور العلماء^(٣٩) .
ويمكن حمل النقول المخالفة لهذا على حالة الاختيار ، والجواز على حالة
الاضطرار فيتفق النقلان^(٤٠) .

القول الخامس : هو القول بالوجوب حيث ذهبت طائفة من أصحاب
الشافعى وبعض الحنابلة إلى أنه واجب .

وزاد بعضهم : إن ظن نفعه^(٤١) ، وبنحو هذا قال الحنفية : إن كان السبب
المزيل للمرض مقطوعاً به كالماء المزيل لضرر العطش والخبز المزيل لضرر
الجوع ، فتركه حرام عند خوف الموت^(٤٢) .

روى الخلال في كتاب الطب بإسناده عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي
الله عنها قالت : إن رسول الله ﷺ كثرت اسقامه ، فكان يقدم عليه أطباء العرب
والعجم فيصفون له فنعاشه^(٤٣) .

وللحديث أنس رضي الله عنه أن الله حيث خلق الداء خلق الدواء
فتداووا^(٤٤) .

٣٩ - الجامع لأحكام القرآن ١٩٧/١٠ - ١٩٩ .

٤٠ - الفواكه الدواني ٤٤٢/٢ ، ومعالم السنن ٤/٢١٩ .

٤١ - الآداب الشرعية ٣٦١/٢ وفتاوي ابن تيمية ٢٦٩/٢٤ ، وفيه وإنما أوجبه طائفة قليلة كما قاله
بعض أصحاب الشافعى وأحمد ، و٥٦٤/٢١ .

٤٢ - الفتاوي الهندية ٣٥٥/٥ ، إحياء علوم الدين ٤/٢٧٦ ، والشروانى وابن القاسم ١٨٢/٣
، وفتاوي ابن تيمية ٢١/٥٦٤ .

٤٣ - تخريج الدلالات السماوية ص ٦٧٧ .

٤٤ - عن المعبود ٣٣٤/١٠ وجامع الأصول ٥١٣/٧ وقال رواه أبو داود والترمذى وأحمد وغيرهم
وتحفة الأحوذى ٦/١٩٠ بباب ما جاء في الدواء والحدث عليه .

الخلاصة والترجيح :

وبعد عرض تلك الأدلة يتبين لنا رجحان قول القائلين بوجوب التداوى أو على الأقل باستحبابه لورود الأمر بذلك وأقل مراتب الأمر الاستحباب . ولا يمكن الأخذ بما ذهب إليه أصحاب القول الأول من القول بعدم جواز التداوى لأنه يخالف ما ورد عنه ﷺ من عموم الأمر بالتمداوى ، وترغيبه في ذلك في موضع كثيرة ، وأن الأخذ بالتمداوى هو من باب الأخذ بالأسباب وحصول الشفاء بالدواء كدفع الجوع بالأكل وكدفع العطش بالشرب ، وأن التداوى لا ينافي التوكل على الله تعالى لأن المسلم حين يتناول الدواء فإنه يعتقد بقلبه أن الشفاء لا يكون إلا بإذن الله تعالى ويتقديره ، وأن الأدوية لا تفع بذاتها بما قدره الله تعالى فيها ، وإلا فكم من مريض انقلب دواهء داء ؟ . كما أنه يمكن حمل النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الاحتياط والتنزيه أو عما لا يتعين طريقاً إلى الشفاء .

وما يشهد لعدم تنافى التداوى مع الإيمان بالقدر ما روى أبو حزامة عن أبيه قال : سألت رسول الله ﷺ قلت : يا رسول الله أرأيت رقى نسترقيها ودواء نتمداوى به وتقاة نتلقها ، هل ترد من قدر الله شيئاً ؟ قال : « هي من قدر الله » ^(٤٥) .

فالحديث صريح في إثبات الأسباب والمسبيات ، ورد على المتعلمين بمخالفته للتوكل لأن المؤمن ينطلق من معتقد أن المرض والشفاء بقدر الله تعالى وأن من أسباب الشفاء هو الأخذ بالتمداوى .

وقد يكون مرد القائلين بأولوية ترك التداوى إلى ما عهدوه في عصرهم حيث كان التداوى بالوسائل البدائية والطرق التقليدية التي لم تصل إلى مستوى يثق به الناس ، بل أغلبها كانت ظنية ، لذا جاء التردد عنهم في الأخذ بها وكذا ما ورد

٤٥ - تحفة الأحوذى ٢٣٣/٦ وقال : هذا حديث حسن ، نيل الأوطار ٢٠٨/٨

عن بعض السلف في تركه التداوي يعود إلى ظنه أنه وصل إلى مرحلة لا تجدى معها الأدوية^(٤٦) ، أو لعلمه أن هذا المرض لم يصل فيه الطب بعد إلى دواء ناجح ، أو تحمل أقواهم على أنها قيلت كرد على من أعتقد الشفاء في الأدوية وعلق قلبه بها ، وتناسى الشافى الحقيقى وهو الله فجاءت أقواهم تذكيراً لأمثال هؤلاء أو قد يكون هذا التارك للتداوى متألاً للذنب أكثر من تألم بدنه بالمرض .

وها هو الرسول ﷺ في كمال التوكل على الله ، لم يقدح في توكله تعاطيه الأسباب ، فقد ظاهر بين درعين ، وليس على رأسه المغفر ، وخدنق حول المدينة .. وتعاطى أسباب الأكل والشرب وأدخر لأهله قوتهم ، ولم يتظر أن ينزل عليه من السماء وهو أحق الخلق أن يحصل له ذلك .

فيبين لسته القولية والفعلية أن الاحتراز لا يدفع التوكل .

ونجد الأمر بالتداوى والمحافظة على الدين واضحًا في قوله ﷺ تدواوا لما فيه من الأخذ بالأسباب واقتداء به ﷺ ويتأكد الأمر أكثر في حق من يقومون على مصالح العباد .

ولذا قال الباركفورى بعد إيراده الحديث (تمدواوا) فيه إثبات الطب والعلاج وأن التداوى مباح غير مكره كما ذهب إليه بعض الناس ، ونقل عن العينى قوله : فيه إباحة التداوى وجواز الطب وهو رد^(٤٧) على الصوفية : أن الولاية لا تتم إلا إذا رضي بجميع ما نزل به من البلاء ولا يجوز له مداواته ، وهو خلاف ما أباحه الشارع ، إذ أنه لم يخلق داء إلا وضع له شفاء أو دواء ، وأنزل الدواء إمارة جواز التداوى ، وفي حديث زيد بن أرقم قال : أمرنا رسول الله ﷺ أن تتمداوى من ذات الجنب بالقسط البحري والزيت^(٤٨) .

٤٦ - انظر الفتواوى الكبرى الفقهية للهيتمي ٤/١٠٩ .

٤٧ - بتصرف من فتح البارى ١٣٥/١٠ ، ١٣٦ ، ١٥٥ ، والطب النبوى والعلم الحديث ١٨/٣ ، ونيل الأوطار ٨/٢٠٩ .

٤٨ - تحفة الأحوذى ٦/١٩٠ ، ٣٥٢ وانظر الفواكه الدوائى ٢/٤٤٠ .

ولله در النووي حينما رجح القول بالتداوي وأنه قول جمهور السلف قال : وحججة العلماء هذه الأحاديث ، ويعتقدون أن الله تعالى هو الفاعل ، وأن التداوي هو أيضاً من قدر الله ، وهذا كالامر بالدعاء ، وكالامر بقتال الكفار ، وبالتحصن وبمحابية الإلقاء باليد إلى التهلكة ، مع أن الأجل لا يتغير والمقادير لا تتأخر ولا تقدم عن أوقاتها ولابد من وقوع المقدرات^(٤٩) .

ولما سئلت عائشة رضي الله عنها عن علمها بالطب قالت : أن رسول الله كان يقسم عند آخر عمره فكانت تقدم إليه وفود العرب من كل وجه فينعت لهم الإنعات ، فكنت أعالجه^(٥٠) .

وقد ثبت أنه ﷺ كان يديم التطيب في حال صحته ومرضه ، وأمر بالمداواة في عدة أحاديث صححها كما أمر أبي بن كعب أن يأتي الطبيب فقطع منه عرقاً ثم كواه عليه^(٥١) .

وكان يراعي صفات الأطعمة وطبائعها ، ويراعي استعمالها على قاعدة الطب .

ويبلغ من اهتمامه بهذا الأمر أن منع ﷺ من ليس أهلاً لهذا العمل من التطيب وجعله ضامناً لما يحدث من ضرر بالمريض^(٥٢) . وقد فهم الصحابة أن ضمان النفس مطلوبة ولذا امتنع عمرو بن العاص من الاغتسال بالماء البارد حين أُجنب خوفاً على نفسه منه وتيتمم ولا أخبر الرسول ﷺ قرر قوله^(٥٣) .

ثم أورد ابن القيم جملة من الأحاديث الصحيحة وقال : في هذه الأحاديث الصحيحة الأمر بالتداوي ، وأنه لا ينافي التوكيل ، كما لا ينافي دفع داء الجوع

- ٤٩ - النووي على مسلم ١٤/١٩١

- ٥٠ - صفة الصفة لابن الجوزي ٢/٣٣ وتحريج الدلالات السمعية ص ٦٧٧

- ٥١ - صحيح مسلم بشرح النووي ١٤/١٩٣

- ٥٢ - الطب النبوى لابن القيم ٤٠ - ٤١

- ٥٣ - الجامع لأحكام القرآن ٥/١٥٦

والعطش والحر والبرد بأضدادها ، بل لا يتم حقيقة التوحيد إلا ب مباشرة الأسباب التي نصبها الله مقتضيات لسيياتها قدرًا وشرعًا ، وأن تعطيلها يقدح في نفس المتكفل ، كما يقدح في الأمر والحكمة ويضعفه من حيث يظن معطلها أن تركها أقوى في التوكيل ، فإن تركها عجزا ينافي التوكيل الذي حقيقته اعتماد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه ، ودفع ما يضره في دينه ودنياه ولابد مع هذا الاعتماد من مباشرة الأسباب ، وإن كان معطلا للحكمة والشرع ، فلا يجعل العبد عجزه توكلًا ، ولا توكله عجزا^(٤) .

وأرى أن التداول يدخل في جملة ما أمر به المسلم من الحفاظ على بدنـه ، حيث أبيحت له الميـة وهي حرام - في سبيل الإبقاء على حياته حتى قال الفقهاء ، أن الأكل منها واجب فمن اضطر إلى الميـة ولم يأكل حتى مات دخل النار ، وهذا وإن لم ينطبق على جميع الأدوية إذ لا يعلم حصول الشفاء بها ، ولكن ما ثبت بالعلم والتجربة لا يجوز للمسلم أن يمتنع عن التداوي به وإن ارتكب ظلمـا في حق نفسه بمنعها من الشفاء وعرضها فريسة للأمراض .

ولا أوفق رأـي الحنفـية القائلـين بأنه لو امتنـع فـهمـا لا يـأثـم لأنـه مـظـونـون^(٥) . لأنـ الدـوـاء إذا تـيقـن طـرـيقـا للـعلاـج تـعيـن عـلـيـه حـفـظ صـحـتـه بـه ، وـقـد يـكـون قـوـلـهمـ هذا مـبـنيـا عـلـى ما كـان عـلـيـه الطـبـ في عـصـرـهـمـ حيثـ أـغـلـبـ الأـدوـيـةـ كـانـتـ بدـائـيـةـ وكـثـيرـاـ مـنـهاـ كـانـ وـصـفـاتـ مـتوـارـثـةـ لـاـ تـعـطـيـ نـتـيـجـةـ فـعـالـةـ فـيـ أـغـلـبـ الأـحـيـانـ وـعـلـىـ هـذـاـ فـلـاـ أـوـاقـقـ ابنـ تـيمـيـةـ فـيـهاـ ذـهـبـ إـلـيـهـ مـنـ أـنـ «ـقـوـلـ الأـطـبـاءـ :ـ أـنـ لـاـ يـبـرـأـ مـنـ هـذـاـ مـرـضـ إـلـاـ بـهـذـاـ الدـوـاءـ الـعـيـنـ ،ـ فـهـذـاـ قـوـلـ جـاهـلـ ،ـ لـاـ يـقـولـهـ مـنـ يـعـلـمـ الطـبـ أـصـلـاـ ،ـ فـضـلـاـ عـمـنـ يـعـرـفـ اللـهـ وـرـسـوـلـهـ ،ـ فـإـنـ الشـفـاءـ لـيـسـ فـيـ سـبـبـ مـعـيـنـ يـوجـبـهـ فـيـ الـعـادـةـ كـمـاـ لـلـشـيـعـ سـبـبـ مـعـيـنـ يـوجـبـهـ فـيـ الـعـادـةـ ،ـ إـذـ مـنـ النـاسـ مـنـ يـشـفـيـهـ اللـهـ بـلـاـ

٥٤ - الطـبـ النـبـويـ ١٠٥ .

٥٥ - حـاشـيـةـ ابنـ عـابـدـيـنـ ٢٤٩/٥ .

بل أقول أن كلامه مبني على ما كان عليه الطب في عصره ، وفي قائمة الأدوية ما يقطع بكونها دواء لبعض الأمراض نتيجة التجربة والخبرة الطويلة ، حتى أصبحت هذه الأدوية في حكم المقطوع بها والذي لا يعتبر تركه من التوكل ، بل تركه حرام عند خوف الموت كما ذهب إليه كثير من الحنفية^(٥٧) والشافعية^(٥٨) ، ولذا أرجح ما ذهب إليه أصحاب القول الرابع وهم بعض الشافعية والحنفية لما ذكرت وأن المسلم في كل أحواله يعتقد أن الله تعالى هو الفاعل وأن التداوي أيضاً من قدر الله تعالى ولن يكون في ملكه إلا ما يريد . ولذا قال بعضهم : ولا ينقص التداوي توكيل العبد ، لأن النبي ﷺ أمر به عن حكمة الله تعالى فيه ، فقال ﷺ : «ما من داء إلا وله دواء عرفه من عرفة ، وجده من جهله ، إلا السام يعني الموت» ، وقال ﷺ : «تمدواوا عباد الله ..» وكان يحتجم ويشرب الدواء ، وربما كان المتداوي فاضلاً لمعنى أحدهما : أن ينوي اتباع السنة والأخذ برخصة الله وقبول ما جاءت به الحنفية السمحنة ، وقد أمر الرسول ﷺ غير واحد من الصحابة بالتداوي والحمية .. وهو أعلى المتوكلين ..

فإن قيل : إنها تداوى لغيره وليس لذلك ، قلنا فلا نرحب عن سنته ولا نزد في بغيته إذا كان ذلك لنا لثلا يكون فعلاً لغوا ، وتكون الرغبة عن سنته إلى توهم حقيقة التوكل طعنا في الشرع ..

والمعنى الثاني الذي يفضل به المتداوي ، أنه يحب سرعة البرء للطاعة ، لأن العلل قاطعة عن التصرف في العمل ومشغلة للنفس عن الشغل بالأخرة^(٥٩) ..

٥٦ - فتاوى ابن تيمية ٢٤/٢٧٤ .

٥٧ - الفتاوي الهندية ٣٥٥ /؟ وفيه أن الأسباب المزيلة للضرر تنقسم إلى مقطوع ، ومظنون ، وموهوم ثم قال : أما المقطوع به فليس تركه من التوكل بل تركه حرام عند خوف الموت .

٥٨ - الإحياء للغزالى ٤/٢٧٦ .

٥٩ - قوت القلوب .

وسأذكر عند الكلام على طرق العلاج المختلفة عشرات الأحاديث التي تحدث على التداوي وتدللنا على طرق العلاج المختلفة التي اتبعها الرسول ﷺ مع أصحابه ومن ذلك انشئت المستشفيات في حواضر العالم الإسلامي وجعلوا فيها مئات الأطباء ووقفوا الأموال الكثيرة على الأبحاث الطبية .

وقال بعضهم الطب علم نظري وعملي ، اباحت الشريعة تعلمه لما فيه من حفظ الصحة ودفع العلل والأمراض عن هذه البنية الشريفة^(١٠) .

وكانى بابن تيمية يقف حكمًا بين أصحاب الأقوال المختلفة حين حقق القول من أن التداوى منه ما هو محرم ، ومنه ما هو مكروه ، ومنه ما هو مباح ، ومنه ما هو مستحب ، ومنه ما هو واجب ، وهو ما يعلم أنه يحصل به بقاء النفس لا بغيره^(١١) .

حكم الاختلاف في الجنس أو العقيدة بين المريض والطبيب :

والحديث عن هذا الموضوع يتناول أولاً عن حكم تطبيب الرجل للمرأة والعكس ، ثانياً : حكم تطبيب غير المسلم للمسلم والعكس وهذا ما أعني به الاختلاف في العقيدة ، وسابداً حديثي بالكلام على النوع الأول هو :

حكم تطبيب المرأة للرجل :

رغم أن الإسلام فتح المجال أمام المرأة للتعليم وسهل لها طرق الوصول إليها بدءاً من ارتياح المساجد للصلوة وسماع القرآن وبمحالس العلم ، ضمن الحدود الشرعية التي تشرط سلامة الوسيلة والغاية ، إلا أن المتقدرات لعلم الطب وأصوله كن قلة ولعل سبب ذلك يعود إلى إندراج مهنة الطب في فروض الكفاية لذا اكتفوا

٦٠ - معالم القرية في أحكام الحسبة . ٢٥٣ .

٦١ - فتاوى ابن تيمية ٤٧١/٣٧ .

بذلك العدد القليل الذي قام بها من النساء كما أن مكانة المرأة في الإسلام دور كبير في إنصافها عن هذه المهنة . وذلك لشرف القرار في المنزل وعدم العمل ودلالة على دلال وأعزاز الزوج لها .

فهذا الوضع الاجتماعي لم يكن يسمح لها أن ت تعرض نفسها إلى الصعوبات الموجودة في طلب العلم ، كما أن تعلم المرأة مثل هذه العلوم المختصة كان يتم عن طريق أحد ذويها أو على يد معلم خاص ، وكلا هذين الأمرين لا يتيسران للجمهرة العظمى من النساء^(٦٢) ، ومع ذلك فقد برع في صناعة الطب عدد من النساء حفظ لنا التاريخ بعضهن ووُجِدَ في عصر النبوة طبيبات مسلمات ، فقد كانت عائشة على علم بالطب ، كما روى لنا عروة أنه كان يقول لعائشة رضي الله عنها : «يأماته لا أعجب من فقهك ، أقول : زوجة رسول الله ﷺ وأبنة أبي بكر ، ولا أعجب من علمك بالشعر وأيام الناس ، أقول ابنة أبي بكر وكان من أعلم الناس ، ولكن أعجب من علمك بالطب ، قالت : أي عرية أن رسول الله ﷺ كان يسقم عند آخر عمره ، فكانت تقدم عليه وفود العرب من كل وجه فتنعت له الانواع ، فكنت أعالجه ، فمن ثم»^(٦٣) .

كما عرفت بالطب رفيدة الأسلامية التي كانت تداوي الجرحى ، وهي التي داوت جرح سعد بن معاذ حين أصيب في أكحله^(٦٤) ، ومن الطبيبات أيضاً الريبع بنت معوذ الأنصارية الصحابية ، كانت تداوي الجرحى ، وكذلك أم سنان وغيرهن كثيرات^(٦٥) . واستمر إسهام الطبيبات المسلمات عبر عصور الحضارة

٦٢ - الطب عند العرب والمسلمين ، د. محمود الحاج ٨٨ - ٨٩ نقاً عن تاريخ التربية للدكتور أحمد شلبي .

٦٣ - تحرير الدلالات السمعانية للتلمصاني ص ٦٧٧ والترتيب الإدارية ٤٥٥/١ .

٦٤ - الأنكلُ : عرق يبين في ذراع الإنسان ، غريب الحديث لابن الجوزي ٢٨٢/٢ ، تهذيب التهذيب ٤١٨/١٢ في ترجمة رفيدة .

٦٥ - الطب عند العرب والمسلمين ص ٥٨ .

الإسلامية^(٦٦) إلى اليوم .

وأما فيما يتعلق بالأحكام الفقهية من حيث مداواة المرأة للرجل ، فقد ذهبا في الجملة إلى الجواز في ظل قاعدة «الضرورات تبيح المحظورات» مع اشتراط بعض القيود ، كالأصل عدم جواز التداوى إلا بين المحرم ، لما يترتب عليه من النظر المحرم أو الخلوة المحرمة بالأجنبية والأجنبي ، لذا نص بعضهم على ذلك بقوله : «وإن لم يوجد من يطبه سوى امرأة فلها نظر ما تدعى الحاجة إلى نظره حتى فرجيه ..»^(٦٧) . ويمكن أن يستدل لهؤلاء القائلين بجواز تطبيب المرأة للرجل بحديث الربيع بنت معوذ قالت : «كنا مع النبي ﷺ نسقي ونداوي الجرحى ، ونرد القتلى»^(٦٨) ، وقد بوب عليه البخاري بقوله : باب مداواة النساء الجرحى في الغزو ، ثم قال : وفيه جواز معالجة المرأة الأجنبية الرجل الأجنبي للضرورة^(٦٩) . ويستدل بجواز مداواة المرأة للمحرم بما صح من مداواة فاطمة عليها السلام للنبي ﷺ حين أخذت قطعة من حصير فأحرقتها وألصقتها فاستمسك الدم^(٧٠) ..

كما يستدل بها روي من حديث عائشة رضي الله عنها «أن النبي ﷺ كان ينفث على نفسه في مرضه الذي قضى فيه بالمعوذات ، فلما ثقل كنت أنا أ النفث عليه بهن»^(٧١) ، وقد بوب عليه البخاري بقوله : باب المرأة ترقى الرجل . وكذلك بما تقدم عن رفيدة الإسلامية وأنها كانت تداوى الجرحى وتحتسب بنفسها على خدمة من كان به ضيعة من المسلمين^(٧٢) .

-
- ٦٦ - المصدر السابق ص ٨٨ .
 - ٦٧ - الآداب الشرعية ٤٦٤ / ٢ .
 - ٦٨ - فتح الباري ٨٠ / ٦ كتاب الجهاد .
 - ٦٩ - المصدر السابق .
 - ٧٠ - فتح الباري ٣٧٢ / ٧ كتاب المغازي .
 - ٧١ - فتح الباري ٣٧٢ / ٧ كتاب المغازي .
 - ٧٢ - فتح الباري ٢١٠ / ١٠ كتاب الطب .

ومن هؤلاء المجيذين من خص ذلك بذوات المحارم ، ثم بالتجالات^(٧٣) منهن ، معللاً بأن موضع الجرح لا يلتذ بلمسه ، بل يشعر منه الجلد ، كما أضافوا أن تكون المداواة عند الضرورة بغیر مس ولا مباشرة مستدلاً على ذلك بما اتفق عليه الفقهاء من أن المرأة إذا ماتت ولم توجد امرأة تغسلها ، أن الرجل لا يباشر غسلها بالمس ، بل يغسلها من وراء حائل في قول بعضهم ، وفي قول الأكثر تيمم^(٧٤) .

ومنهم من لم يستلزم تلك الشروط ، ورد عليهم بأن هناك فرقاً بين حال المداواة وتغسيل الميت ، وهو أن الغسل عبادة ، والمداواة ضرورة والضرورات تبيح المحظورات قاله ابن المنير^(٧٥) .

وذكر التلمساني في باب الرقي ما يدل على اشتغال النساء بمداواة الرجال^(٧٦) .

(أ) مداواة المرأة للمرأة :

هناك أحاديث تدل على جواز مداواة المرأة للمرأة فمن ذلك ما رواه أبو داود عن الشفاء بنت عبد الله ، قال : «دخل على النبي ﷺ وأنا عند حفظه رضي الله عنها ، فقال : ألا تعلمين حفصة رقية النملة ، كما علمتها الكتابة»^(٧٧) . وفي الصحيحين أن أنساً كانت إذا أتيت بالمرأة قد حُمِّت تدعوها ، أخذت الماء فصببت بينها وبين جنبيها ، وقالت : كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نبردها بالماء»^(٧٨) .

٧٣ - يقال امرأة تجالت : أَسْتَ وَكَبَرْتْ ، النهاية لابن الأثير ٢٨٨ / ١ والمعجم الوسيط ١٣١ / ١ .

٧٤ - فتح الباري ٦ / ٨٠ .

٧٤ - المصدر السابق ٦ / ٨٠ .

٧٥ - تخريج الدلالات السعاعية للتلمساني ص ٦٨٦ .

٧٦ - سنن أبي داود - كتاب الطب - ما جاء في الرقي .

٧٧ - جامع الأصول ٧ / ٥٢٨ .

٧٨ - فتح الباري ١٠ / ١٣٦ كتاب الطب ، باب هل يداوي الرجل المرأة ، والمرأة الرجل .

(ب) مداواة الرجل للمرأة :

وكذلك أجاز العلماء مداواة الرجل للمرأة وقد بوب عليه البخاري بقوله :
باب هل يداوي الرجل المرأة ، والمرأة الرجل^(٧٩) .

ويستدل بهم بالقياس على ما سبق من حديث الريبع بن معوذ ، وأن النساء
كن يداوين الجرحى . . . فيؤخذ من هذا الحديث حكم مداواة الرجل المرأة منه
بالقياس كما قال البخاري^(٨٠) .

وفي صحيح مسلم أن أم سلمة استأذنت رسول الله ﷺ في الحجامة فأمر
النبي ﷺ أبا طيبة أن يمحجمها^(٨١) .

ومن هؤلاء من قال بجواز مداواة الأجانب عند الضرورة ، وتقدر بقدرتها فيما
يتعلق بالنظر والجس باليد^(٨٢) . وقال في الفتح^(٨٣) : يجوز كشف العورة
للمداواة ، وقال ابن مفلح : فإن مرضت امرأة ولم يوجد من يطبها غير رجل جاز
له منها نظر ما تدعوا الحاجة إلى نظره حتى الفرجين ، وكذا الرجل من الرجل ،
وسئل أحمد عن الموضع المجرد أنه على يد المرأة للعلاج ، قال : هذه ضرورة ،
ولم ير به بأسا ، وسئل عن الكحال يخلو بالمرأة ، فقال : أليس هو على ظهر
الطريق ؟ قيل : نعم ، قال : إنما الخلوة تكون في البيت^(٨٤) .

وذكر الشوكاني في أبواب ست العورة ما يفيد استثناء الطبيب من حرمة
النظر^(٨٤) .

وكذا الزيدية أجازوا للطبيب النظر إلى موضع المعالجة من بدنها في أي

٧٩ - المصدر السابق .

٨٠ - النروي على مسلم ١٤/١٩٣ .

٨١ - المصدر السابق ، وقلبي وعميره ٣/٢١٢ .

٨٢ - فتح الباري ١٠/٣٤١ .

٨٣ - الأدب الشرعية ٢/٤٦٤ - ٤٦٥ .

٨٤ - نيل الأوطار ٢/٦٩ .

موضع كان بشرط أن لا توجد امرأة تعالجها . وأن يخشى عليها التلف أو الضرر ، وأن يأمن الوقوع في المخظور^(٨٥) ، وقال ابن البحر الزخار^(٨٦) : وللطبيب نظر ما يحرم نظره في المداواة للضرورة إجماعاً فلا يتعداه ، فإن وجد الجنس والمحرم ، حرم غيره . وينحو ذلك قال الحنفية^(٨٧) والمالكية^(٨٨) ، وأضاف الشافعية^(٨٩) ، أن يكون التداوي بحضور محروم أو زوج ، وأن لا توجد امرأة تعالج المرأة ، وأن لا يكون ذميا مع وجود مسلم .

ونخلص مما سبق أن الفقهاء قالوا بجواز نظر الطبيب إلى الأجنبية بقصد العلاج لما سبق حديث أم سلمة وبشروط معينة ، مثل الاقتصار في الكشف على قدر الحاجة ، وأن لا توجد طبيبة تعالجها ، وأن تتم المعالجة بوجود محرم أو امرأة ثقة ، وأن لا يكون الطبيب ذميا مع وجود مسلم وأن يكون ثقة مأموناً^(٩٠) .

ثانياً : الطبيب غير المسلم :

للعلماء في الاستعانة بالأطباء غير المسلمين رأيان :-

الرأي الأول :

ذهب اتباع هذا الرأي إلى القول بجواز أن يستطع أهل الذمة فيما لا يتعلق بالدين . وهو قول الحنفية^(٩١) ، والشافعية^(٩٢) والحنابلة^(٩٣) في رواية عندهم .

- ٨٥ - شرح الأزهار ٤/١١٤ .

- ٨٦ - ج ٥ ص ٣٧٨ .

- ٨٧ - حاشية ابن عابدين ٣/١٦١ .

- ٨٨ - الفواكه الدوائية ١/٤٤١ .

- ٨٩ - قليوب وعميره ٣/٢١٢ .

- ٩٠ - تربية الأولاد في الإسلام ، د. عبد الله علوان ١/٥٢٤ .

- ٩١ - ابن عابدين ٢/١١٦ .

- ٩٢ - قليوب وعميره ٣/٢١٢ ، فتح الباري ١٠/١٩٧ .

- ٩٣ - الآداب الشرعية ٢/٤٦٢ ، ٤٧٩ .

واستدلوا لرأيهم بأن ذلك نوع من الانتفاع بآثار الكفار والمنافقين في أمور الدنيا ، وإن هذا جائز ، كما يجوز السكنى في ديارهم ، ولبس ثيابهم وسلامتهم ، وكما تجوز معاملتهم على الأرض ، كما عامل النبي ﷺ يهود خير ، وكما استأجر النبي ﷺ هاديا خريتا وأئته على نفسه وماليه ، كما أن المشركين وأهل الكتاب فيهم المؤمن كما قال تعالى ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ أَنْتَمْهُ بِقُنْطَارٍ يُؤْدِهِ إِلَيْكُمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْتَمْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤْدِهِ إِلَيْكُمْ إِلَّا مَا دَمْتُ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾^(٩٤) ، وهذا جاز اتهام أحدهم على المال ، وجاز أن يستطب المسلم الكافر إذا كان ثقة ، نص على ذلك أحمد وغيره ، إذ ذلك من قبول خبرهم فيما يعلمونه من أمر الدنيا ، واتهام لهم على ذلك وهو جائز ، لأن كتبهم الطبية لم يكتبوها لمعين من المسلمين حتى تدخل فيها الخيانة ، بل هي مجرد انتفاع بآثارهم^(٩٥) . وقد روى أن الحارث بن كلده وكان كافراً أمرهم رسول الله ﷺ أن يستطبوه^(٩٦) .

وقد أيدا ابن القيم اتجاه أصحاب الرأي الأول فقال بعد أن ذكر قصة استئجار النبي ﷺ عبد الله بن أريقط هاديا وقت الهجرة وهو كافر ، دليل على جواز الرجوع إلى الكافر في الطب والكحل والأدوية والكتابة ، والحساب والعيوب ونحوها ، ولا يلزم من مجرد كونه كافراً أن لا يوثق به في شيء أصلاً ، فإنها لا شيء أخطر من الدلالة في الطريق ولا سيما مثل طريق الهجرة^(٩٧) .

واستدل أبو الخطاب من قصة صلح الحديبية وبعث النبي ﷺ عينا له من خزانة وقبول خبره ، أن فيه دليلاً على جواز قول المتطلب الكافر فيما يخبر به عن صفة العلة ، ووجه العلاج إذا كان غير متهم فيما يصفه ، وكان غير مظنون به الريبة^(٩٨) .

٩٤ - آل عمران ، آية ٧٥ .

٩٥ - فتاوى ابن تيمية ١١٤/٤ - ١١٥ .

٩٦ - مختصر الفتاوى المصرية للبعلي ٥٦٠ والتراخيص الإدارية ٤٥٧/١ - ٤٥٨ .

٩٧ - بدائع الفوائد ٢٠٨/٢ ط. دار الكتاب العربي ، والآداب الشرعية ٤٦٣/٢ .

٩٨ - الآداب الشرعية ٤٦٢/٢ .

وروي أبو داود في سنته أن امرأة ابن مسعود كانت تختلف إلى طبيب يهودي فيرقيها من ألم في عينها^(٩٩) ، ولذا ذهب الخنابلة في وجه إلى القول بجواز أن تستطب المسلم ذمة إن لم تجد غيرها^(١٠٠) .

والخفية أجازوا للمريض أن يستطب بالكافر فيها عدا إبطال العبادة ، وسئل الشافعي أبى قي أهل الكتاب المسلمين ؟ قال : نعم . إذا رقوا بها يعرف من ذكر الله ، وفي الموطأ أن أبا بكر قال لليهودية التي ترقى عائشة إرقيها بكتاب الله^(١٠١) .

الرأي الثاني :

القول بكرابة وهو مروي عن أَحْمَدَ فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَرِهَ شَرْبَ دَوَاءَ الْمُشْرِكِ ، وَقَالَ الْمَرْوُزِيُّ كَأَنَّ يَأْمُرُنِي أَنْ لَا أَشْتَرِي مَا يَصْفُ لِهِ النَّصَارَى وَلَا يَشْرُبُ مِنْ أَدْوِيَتِهِمْ .

وقد علل هؤلاء لرأيهم بأنه لا يؤمن أن يخلطوا بذلك شيئاً من النجاسات^(١٠٢) .

وبالتأمل لا نجد فرقاً بين الرأيين إذ يحمل قول القائلين بالكرابة عند عدم الضرورة إلى الاستعانة بهم ، وعدم الاتهان ، إما عند الحاجة وثقة الناس في طبه فلا وجہ للقول بالكرابة ، ولذا قال الشيخ تقى الدين : إذا كان اليهودي أو النصارى خيراً بالطبع ، ثقة عند الإنسان ، جاز له أن يستطب ثم ساق الأدلة السالفة الذكر من استعانة النبي ﷺ بالمرشكين ، كما بين أن استطبابه ليس من باب ولایة اليهودي والنصارى المنهي عنها^(١٠٣) .

٩٩ - جامع الأصول ٥٧٤/٧ وانظر الحديث في عون المعبد ٣٦٧/١٠ كتاب الطب .

١٠٠ - الأداب الشرعية ٤٦٢/٢ .

١٠١ - ذكرها الحافظ في الشرح ، انظر فتح الباري ١٩٧/١٠ .

١٠٢ - الأداب الشرعية ٤٦٣/٢ .

١٠٣ - الأداب الشرعية ٤٦٣/٢ .

التمداوى والتوكى :

يرى البعض أن التمداوى ينافي التوكى على الله تعالى فيرد عليه بأن التمداوى لا ينافق التوكى لأن النبي ﷺ تداوى وأمر به غير واحد من أصحابه . وأخبر عن حكمة الله تعالى فيه فقال : «ما من داء إلا وله دواء عرفه من عرفة وجهله من جهله إلا السام يعني الموت»^(١٠٤) . وقال : «ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء»^(١٠٥) . وقال ﷺ : «تمداوا عباد الله» ، وسئل عن الدواء والرقى هل يرد من قدر الله فقال : «هو من قدر الله»^(١٠٦) والتمداوى رخصة واسعة وتركه ضيق وعزمية والله يحب أن يؤخذ برقمه كما يحب أن تؤتى عزائمه .

وقد يؤجر التمداوى في ذلك إن نوى به اتباع السنة والأخذ برخصة الله وطلبها لسرعة البدء للتفرغ لطاعة ربه سبحانه لأن العلل مشغلة للنفس عن الشغل بالأخرة . لأن علم من سنته ﷺ أنه أمر أصحابه بالتمداوى والحمية ، وقطع بعضهم عرقا وكوى آخر وقال لعلي رضي الله عنه وكان رمد العين ، لا تأكل من هذا يعني الرطب وكل من هذا فإنه أوفق لك^(١٠٧) يعني سلقا قد طبخ بدقيق أو شعير ، وقد تداوى رسول الله ﷺ في غير حديث من العقرب ، وكان يغلف رأسه بالحناء^(١٠٨) من الصداع ، وهو أعلى المتوكلين وليس من شرط التوكى ترك التمداوى ، بل هو كصب الماء على النار لإطفائها ودفع ضررها عند وقوعها في البيت ، وليس من التوكى الخروج عن سنة الوكيل أصلا . . وما روي في تداوياه وأمره بذلك خارج عن الحصر .

ويتبين من ذلك أن الله تعالى أجرى سنته بربط المسببات بالأسباب إظهارا

١٠٤ - نيل الأوطار ٨/٢٠٨ ، وجمع الزوائد ٥/٨٤ وقال : رواه البزار والطبراني .

١٠٥ - رواه البخاري وأحمد وابن ماجه ، نيل الأوطار ٨/٢٠٨ .

١٠٦ - تحفة الأحوذى ٦/٣٦٠ وجمع الزوائد ٥/٨٥ .

١٠٧ - تحفة الأحوذى ٦/١٨٧ .

١٠٨ - تحفة الأحوذى ٦/٢١٢ .

للحكمة ، والأدوية أسباب مسخرة بحكم الله تعالى كسائر الأسباب .. وعلم السلف ذلك حتى الذين تداووا منهم لا ينحصرون .

لكن يشكل على هذا ما ورد من أن جماعة من العلماء تركوا التداوى مما يظن أن التداوى نقصان في الدين ، ومن هؤلاء الذين تركوا التداوى جماعة من الصحابة والسلف وغيرهم ، فقد روى عن الصديق أنه قيل له : لو دعونا لك طبيباً ؟ فقال : الطبيب قد نظر إلىّ وقال : إني فعال لما أريد ، وقيل لأبي الدرداء انددعوك طبيباً ؟ قال : الطبيب أمرضني ، ونحو ذلك عن أبي ذر وابن خثيم ... وكذلك أحمد بن حنبل كان به علل فلا يخبر الطبيب وكان يقول : أحب من اعتقد التوكل وسلك هذا الطريق ترك التداوى من شرب الداء وغيرها^(١٠٩) .

ووج الجماع بين ما سبق من فعل النبي ﷺ من التداوى والأمر به ، وبين أفعال هؤلاء يكون بمعرفة الصوارف عن التداوى ..

وقد حصر الغزالي أسباب تركهم للتداوى في ستة أسباب نوجزها فيما يلي :

السبب الأول :

أن يكون المريض قد علم بنهاية أجله أما بمخاشفة أو برؤيا صادقة وتارة بحدس وظن ويشبه أن يكون ترك الصديق^(١١٠) التداوى من هذا السبب فإنه كان من المخاشفين فإنه قال لعائشة رضي الله عنها في أمر الميراث إنما هن اخناتك ، وإنما كان لها أخت واحدة ، ولكن كانت امرأته حاملاً فولدت أنثى ، فعلم أنه كان قد كوشف بأنها حامل بأنثى فلا يبعد أن يكون كشف أيضاً بانتهاء أجله وأن

. ٢٧٨ / ٤ - إحياء علوم الدين

١١٠ - عارضة الأحوذى ٢٠٥ / ٨ قال : وإذا تحقق العبد الموت كره التداوى ، وعليه يحمل فعل الصديق .

الدواء لا ينفعه وإنما فلان يظن به إنكار التداوي وقد شاهد رسول الله ﷺ تداويه
وأمر به .

السبب الثاني :

أن يكون المريض مشغولاً بحاله وبخوف عاقبته فينسقه ألم المرض ، وعليه
يحمل كلام أبي ذر إذ قال : إني عنها مشغول ، وكلام أبي الدرداء .

السبب الثالث :

أن تكون العلة مزمنة والدواء الموصوف موهوم النفع جار مجرى الكي
والرقية ، فيتركها المتوكلاً على الدواء ، وأكثر من ترك التداوي من العباد
والزهاد هذا مستندهم .

السبب الرابع :

أن يترك التداوي استبقاءً للمرض لينال ثوابه بحسن الصبر على البلاء ، أو
ليجرب نفسه في القدرة على الصبر ، وقد ورد في ثواب المرض أحاديث كثيرة .

السبب الخامس :

أن يكون العبد قد سبق له ذنب وهو خائف منها عاجز عن تكفيتها فيرى
المرض إذا طال تكيراً ، فيترك التداوي خوفاً من أن يسرع زوال المرض .

السبب السادس :

أن يستشعر العبد في نفسه مبادئ البطر والطغيان بطول مدة الصحة ،
فيترك التداوي خوفاً من أن يعالج له زوال المرض فتعوده الغفلة والبطر والطغيان
والتسويف في تدارك الفائت وتأخير الخيرات .

فليما إن كثرت فوائد المرض رأى جماعة ترك الحيلة في زوالها ، إذ رأوا لأنفسهم
مزيدا فيها ، لا من حيث رأوا التداوي نقصانا وقد فعل ذلك رسول
الله ﷺ .^(١١١)

والحاصل أن التداوي لا ينافي التوكيل على الله لمن اعتقد أنها بأذن الله
وبتقديره وأنها لا تنفع بذواتها بل بما قدره الله تعالى فيها ، والتداوي لا ينافي
التوكيل كما لا ينافي دفع والعطش بالأكل والشرب .^(١١٢) بل لا يتم حقيقة
التوحيد كما قال ابن القيم إلا ب مباشرة الأسباب التي نصبها الله مقتضيات لمسبباتها
قدرا وشرعها وأن تعطيلها يقبح في نفس التوكيل ، كما يقبح في الأمر والحكمة
ويضعفها من حيث يظن معطلها : أن تركها أقوى في التوكيل ، فإن تركها عجزا
ينافي التوكيل الذي حقيقته : اعتقاد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في
دينه ودنياه ، ودفع ما يضره في دينه ودنياه ، ولابد مع هذا الاعتماد من مباشرة
الأسباب ، وإلا كان معطلا للحكمة والشرع ، فلا يجعل العبد عجزه توكله ولا
توكله عجزا^(١١٣) .

وما يدل على أن التداوي غير مناقض للتوكيل كما قال الغزالى فعل رسول
الله ﷺ قوله وأمره به . ولأن القائلين باستحباب التداوي أوجبوا على
المعالج ، أن يعتقد أن الله تعالى هو الفاعل ، وأن التداوى أيضاً من قدر الله
تعالى ، وهذا كالامر بالدعاء وكالامر بقتل الكفار وبالتحصين ومجانية إلقاء
باليد إلى التهلکة مع أن الأجل لا يتغير والمقادير لا تتأخر عن أوقاتها ولابد من
وقوع المقدرات^(١١٤) .

١١١ - يتصرف من الإحياء للغزالى ٤/٢٧٦ - ٢٨٢ وانظر : قوت القلوب ٢/٢١-٢٧ ،
والفتاوی المندیة ، وزاد المعاذ ٤/١٤-١٥ .

١١٢ - فتح الباري ١٠/١٣٥ - ١٣٦ .

١١٣ - الطبع النبوى لابن القيم ص ١٠٥ ، تحقيق : د. عبد المعطي قلعي ، وانظر : المثار
٤/٣ - ١٧١ ونحو ذلك في زاد المعاذ ٣/٤٨٠ .

١١٤ - طرح التثريب ٨/١٨٥ .

والحاصل أن الأخذ بالأسباب في تحصيل المنافع ودفع المضار في الدنيا ، أمر مأمور به شرعاً لا ينافي التوكل على الله بحال ، لأن المكلف يتعاطى السبب امثلاً لأمر ربه مع علمه ويقينه أنه لا يقع إلا ما يشاء الله وقوعه ولو شاء الله تخلف تأثير الأسباب عن مسبباتها لتختلف ، ومن ذلك قصة ابراهيم عليه السلام ومحاولة حرقه بالنار وكيف تحولت إلى برد وسلام ، فدل ذلك دلالة قاطعة على أن التأثير حقيقة إنما هو بمشيئة خالق السموات والأرض ، وأنه بسبب ما شاء من المسببات على ما شاء من الأسباب ، وأنه لا تأثير لشيء من ذلك إلا بمشيئته جل وعلا .

وفي القرآن الكريم نصوص كثيرة تدل على أن تعاطي الأسباب لا ينافي التوكل على الله تعالى ، كما في قوله تعالى عن يعقوب ﷺ يابني لا تدخلوا من باب واحد وادخلوا من أبواب متفرقة ﴿ حيث أمر بنيه بتعاطي السبب خوفا عليهم من أذى الناس لهم ، ومع هذا التسبيب قال : ﴿ ... وما أغني عنكم من الله من شيء إن الحكم إلا الله ، عليه توكلت وعليه فليتوكل المتوكلون ﴾ فقد جمع بين التسبيب ﴿ لا تدخلوا من باب واحد ﴾ وبين التوكل على الله ﴿ عليه توكلت .. ﴾ .

وفي قصة مريم عليها السلام أمرها بهز الجذع مع أنه تعالى قادرًا على إسقاط الرطب إليها ، لكنه أمرها بالتسبيب في إسقاطه بهز الجذع^(١١٥) .

وقد حسم الطبرى مسألة التوكل والتدابير بقوله : «والحق أن من وثق بالله وأيقن أن قضاءه عليه ماض ، لم يقدح تعاطيه الأسباب اتباعاً لستنه وسنة رسول الله ﷺ ، فقد ظاهر في الحرب بين درعين ، ولبس على رأسه المغفر ، وأقعد الرماة على فم الشعب ، وخندق حول المدينة ، وأذن في الهجرة إلى الحبشة وإلى المدينة وهاجر هو ، وتعاطى أسباب الأكل والشرب ، وأدخر لأهله قوتهم ولم ينتظر أن

ينزل عليه من السماء ، وهو كان أحق الخلق أن يحصل له ذلك ، وقال الذي سأله : أعقل ناتقى أو أدعها ؟ قال : أعقلها وتوكل ، فأشار إلى أن الاحتراز لا يدفع التوكل»^(١١٦) .

هل يكره المريض على التطبيب ؟

إن هذه المسألة - لا يخفى - متفرعة من الإختلاف السابق بين الفقهاء في حكم التداوى ، وذلك لأن من قال بحرمة التداوى ، لا شك أنه يقول بعدم جواز إكراه المريض على التطبيب ، ومن قال : بوجوب التداوى ، فحينئذ لا يحتاج إلى إذن ، إذ أن عدم تداويه يكون حرما ، حينئذ يجب أن يعان على أداء الواجب ، ومن هنا يأتي هذا السؤال على ضوء بقية المذاهب الأخرى .

ونرى من نصوص الفقهاء من يقول بعدم إكراه المريض على التداوى والتطبيب حيث يقولون : إن الأصل هو أذن المريض ، ولذلك لابد أن يكون التداوى بإذنه وأنه لا يكره على الدواء وغيره «فلو امتنع حتى مات لم يأثم»^(١١٧) . وهذا القول نابع من أن التداوى مباح أو مستحب ، ولذلك لا يأثم على ترك المباح أو المستحب كما هو معروف في الأصول .

ويمكن أن يستدل هؤلاء بما رواه البخاري ومسلم بسندهما عن عائشة رضي الله عنها لددناه في مرضه ، فجعله يشير إلينا : لا تلدوني فقلنا كراهة المريض للدواء . فلما أافق ، قال : ألم انكم أن تلدوني ؟ قلنا كراهة المريض للدواء ، فقال : لا يبقى في البيت أحد إلا لله وأنا أنظر إلا العباس فإنه لم يشهدكم^(١١٨) . ويمكن أن يحاب عن هذا الحديث بأنه لا يدل على المطلوب ، حيث يقول

١١٦ - فتح الباري ١٠/٢١٢ .

١١٧ - المجموع ٥/٣١٠ ، والفتاوي الهندية ٥/٤٥ ، وابن عابدين ٦/٣٨٩ .

فتح الباري ١٠/٦٦ والملود هو الدواء يصب في أحد جانبي فم المريض ، وانظر النوي

١١٨ - على مسلم ٤/٩٩ .

الحافظ ابن حجر^(١١٩) : «لكن اللدود كان نهى عنه ولذلك عاتب عليه ، بخلاف الصب فإنه كان أمر به فلم ينكر عليهم ، فيؤخذ منه أن المريض إذا كان عارفا لا يكره على تناول شيء نهى عنه ، ولا يمنع من شيء يأمر به»^(١٢٠) .

وقال القسطلاني : « وإنما أنكر التداوي لأنه كان غير ملائم لدائه ، لأنهم ظنوا أن به ذات الجانب ، فداووه بها يلائمها ولم يكن به ذلك» .

وذهب آخرون إلى أن الدواء المقطوع به حرم عند خوف الموت^(١٢١) بناء على أنه بمثابة الانتحار المحرم الذي يمنع منه المسلم ، بالإضافة إلى أنه إلقاء النفس في التهلكة دون تحقيق غرض منشود شرعا ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة»^(١٢٢) (سورة البقرة : ١٩٥) ، وبناء على هذا القول لا عبرة بإذن المريض .

والذي يظهر لنا رجحانه هو القول بأن الإذن هو الأصل في التداوى مادام المريض لم يصل إلى حالة الخطورة القصوى ، أما إذا بلغ ذلك فلا عبرة بإذنه عملا بقاعدة «الضروريات تبيح المحظورات» وكذلك تدل نصوص الشرع ومقاصده على حياة النفس والبدن من المهالك ، وأن الإنسان لا يملك نفسه .

وكذلك لا عبرة بإذن المريض في حالات كون مرضه معديا خطيرا يتشر ويعدي الغير ، فحيثذا يجبر على التداوى حياة للمصلحة العامة والمجتمع الإسلامي ودفعا للضرر ، وحسناً لادة الأذى والضر ، وكذلك في حالات الإدمان على المخدرات إذ تستوجب إنقاذه .

هل وصفات الرسول ﷺ لازمة ومخالفتها مخالفة للسنة :

هذه المسألة فرع من مسألة اختلاف الفقهاء فيها قدباً ، وهي :

هل السنة كلها تشريعية أم لا ؟ وقد اختلف العلماء فيها على قولين :

١١٩ - فتح الباري ١٠/١٦٦ - ١٦٧ .

١٢٠ - إرشاد الساري ٨/٣٧٦ .

١٢١ - الفتاوي الهندية ٥/٥٥٥ - ٤/٢٧٦ .

القول الأول :

وهو قول من يرى أن من السنة ما ليس شريعاً ، وقد انتصر لهذا القول جمع من العلماء منهم ابن القيم حيث بين أن كثيراً من تلك الأحاديث الواردة في الطب مخصوصة بظرف معين أو مكان مخصوص ، بل ربما صدرت عنه بمحض رأيه وتجربته البشرية^(١٢٢) .

والقول الثاني :

وهو قول من يرى أن السنة كلها شرعية ، إذ الحديث وحي غير متلوٌ وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى^(١٢٣) . ولقوله تعالى ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾^(١٢٤) . وهي السنة كما قال الشافعي ، وقد انتصر لهذا الرأي صديقنا العلامة الدكتور القره داغي ، وأطال النفس في الرد على المخالفين ، يجمل بمن أراد الاستفادة الرجوع إليه^(١٢٥) .

أنواع التداوي :

إن الإسلام حافظ على صحة الإنسان من طريقتين :
إحداهما : الحمية ، وذلك بتجنب الإنسان ما يضر بصحته ، وتتبع قواعد الصحة عملاً بالحكمة القائلة درهم وقاية خير من قنطرة علاج ، هذه الوقاية التي وردت في السنة بأشكال شتى ، منها كما في قوله ﷺ : «لا يوردن مرض على

١٢٢ - انظر تفصيل القول في بحث أستاذنا الجليل الدكتور القرضاوي ، في حلية مركز السنة والسيرة ، العدد الثاني ص ٣٦٢ ، والعدد الثالث ص ١٠٥-٧ وتفسير المنار ٩/٢٥٧ . والشفاء لعياضن ٤١٨/٢ .

١٢٣ - سورة النجم ، الآياتان ٢ ، ٣ .

١٢٤ - سورة النساء : آية ١١٣ .

١٢٥ - حلية مركز السنة والسيرة العدد الثاني ، ص ٣١٥ - ٣٧٧ .

مصحح»^(١٢٦)، ومنها على شكل تحذير من مخالطة أصحاب الأمراض المعدية كما عبر عنه **رسوله** بقوله : «... وفر من المجنوم فرارك من الأسد»^(١٢٧) . ومنها ما ي العمل على حصر المرض في موضعه والمنع من انتشاره بشكل جماعي ، والذي إليه الإشارة في قوله **رسوله** «إذا وقع وأنتم بأرض فلا تخرجوا منها وإذا سمعتم به في أرض فلا تأتوها»^(١٢٨) .

وثانيهما : أنه إذا ما قدر للإنسان أن تعتل صحته بعد تلك الاحتياجات فإنه يلجأ إلى التداوي لحماية النفس من المرض وقصير طرقه وإعادة البدن إلى وضعه الطبيعي وذلك عن طريق التداوي ، وهذا المرض الذي يصيب الإنسان نوعان^(١٢٩) :

النوع الأول : مرض القلوب ، وهو قسمان : مرض شبهة وشك وهو الذي عبر عنه القرآن الكريم بقوله «في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضًا...»^(١٣٠) .

أما **القسم الثاني منه فهو** :

مرض الشهوات وإليه الإشارة في قوله تعالى «يأنس إنسان النبي لستن كأحد من النساء إن اتقين فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض»^(١٣١) .

وعلاج هذا المرض بنوعيه موكل إلى الرسل ، لأن صلاح القلوب يتوقف على

١٢٦ - فتح الباري ١٠/٤٢٢ ، وصحيحة مسلم ٤٠٣/١٧٤٣ كتاب السلام .

١٢٧ - فتح الباري ١٠/٥٨١ باب الجنادم .

١٢٨ - فتح الباري ١٠/١٧٨-١٩٢ ، والمصنف ١١/٤٦ ، وانظر : الأداب الشرعية ٣٧٩/٣ ، ٣٨٦ ، وأبن تيمية ٢٤/٢٤ و فيه حديث قول النبي ﷺ للمجنوم : «أرجع فقد بايتك» ، وكشف النقاب ٦/١٢٦ وفيه لا يصح للجنماء مخالطة الأصحاب .

١٢٩ - الطب النبوي لأبن القيم ص ٨٥ ، ٩٩ ، والمرفات للأصفهاني ٤٦٦ كما عرف المرض فإنه الخروج عن الاعتدال الخاص بالإنسان وذلك ضربان .

١٣٠ - سورة البقرة : آية ١٠ .

١٣١ - سورة الأحزاب : آية ٣٢ .

ربطها بخالقها لتتوفر لها أركان الإيمان ، وما يتبع ذلك من اتباع الأوامر واجتناب مساقطه ولا صحة ولا حياة البتة إلا بذلك ، فالمسلم يأخذ علاج هذا النوع بالرجوع إلى صيدلية الإيمان وهو القرآن الذي جعله الله شفاء لما في الصدور . فإن اتصال القلب بخالق الداء والدواء من أكبر الأدوية على دفع الداء وقهوة^(١٣٢) .

وأما طب الأبدان فنوعان :

الأول : نوع فطر عليه الإنسان والحيوان ، فهذا لا يحتاج فيه إلى معالجة طبيب كطب الجوع والعطش والبرد والتعب بأضدادها وما يزيلها^(١٣٣) .

الثاني : ما يحتاج إلى فكر وتأمل واستدعاء أهل الاختصاص لمعالجته ومن يتبع طريقة الرسول ﷺ الطبية يجد أنه ﷺ كان علاجه للمرض ، ثلاثة أنواع^(١٣٤) .

إحداها : بالأدوية الطبيعية وهي التي وضعها ﷺ لأصحابه أو استعملها لنفسه كوصفات الماء البارد لعلاج الحمى^(١٣٥) .

والثاني : بالأدوية الإلهية .

والثالث : بالمركب من الأمرين ، وإليه الإشارة في قوله ﷺ : «الشفاء في ثلاثة في شطره مجهم أو شربة عسل ، أو كيه بنار ، وأنهى أمتي عن الكي» . ولكي ينبغي أن نعرف أن حصر الشفاء في هذه الطريقة الآنفة الذكر غير مراد للنبي ﷺ لأننا ضرورة أن نعلم أن هناك طرقاً وأدوية كثيرة جداً كما أن

١٣٢ - أغاثة اللهفان وفيه القرآن متضمن للأدوية القلب وعلاج من جميع أمراضه ، وانظر كذلك ٩١ من نفس المصدر ، وفتح القدير للشوكتاني ٣/٢٥٣ ط. الحلبي .

١٣٣ - سورة التور : آية ٦١ .

١٣٤ - الطب النبوي ١١٥ .

١٣٥ - المصدر السابق ١١٧ ، ١٢٨ ، وتحقيق الدلالات السماوية ٦٧٥ .

النبي ﷺ وصف في مناسبات أخرى غير هذه الثلاثة .

يؤيد هذا الرواية الثانية للحديث حيث وردت بلفظ : «إن كان في شيء من أدويتكم أو يكون في شيء من أدويتكم ، خير ففي شرطه محجم أو شربة عسل أو لذعة بنار توافق الداء ، وما أحب أن أكتوي» .

ولذا قال النووي عن بعض الأطباء في قوله ﷺ : شرطه محجم أو شربة عسل أو لذعة بنار أنه إشارة إلى جميع ضروب العافية^(١٣٦) .

النوع الأول : التداوى بالشرب ونحوه :

ثبت عن النبي ﷺ أنه تداوى بالعسل ، والماء والزيت وألبان الإبل وغيرها^(١٣٧) .

ففي الصحيح عن عائشة رضي الله عنها قالت : «كان رسول الله ﷺ يعجبه الحلواء والعسل» وقد ورد ذكر العسل في السنة كثيراً وكذا في القرآن^(١٣٨) واعتبره الرسول ﷺ أفضل الأدوية الشعبية عند العرب .

وأما الأطباء فقد أجمعوا على أنه ذو فوائد علاجية في العديد من الأمراض ، لاحتوائه على مواد مثبطة للجراثيم ومضادة للفطور العفنية^(١٣٩) .

وقد ثبت أن رجلاً استطلق بطن أخيه ف جاء النبي ﷺ فقال له : «اسقه عسلاً» فقال : إني سقيته فلم يزده إلا استطلاقاً؟ فقال رسول الله ﷺ : «صدق الله وكذب بطن أخيك ، اسقيه عسلاً» فسقاه فبراً^(١٤٠) .

- ١٣٦ - النووي على مسلم ١٤ / ١٩٢ ، ١٩٧ .

- ١٣٧ - فيض الباري ٤ / ٣٦٥ كما في قصة العرنين ، النووي على مسلم ١٤ / ١٩٢ .

- ١٣٨ - الطب النبوى والعلم الحديث ٣ / ٧٠ وقد أطال الكلام فيه عن فوائد العسل واستخداماته الطبية ، وذكر إخباراً تدل على استشفاء الصحابة بالعسل .

- ١٣٩ - الحديث في الصحيحين وغيرها ، انظر : فتح الباري ١٠ / ١٣٩ وصحيح مسلم حديث رقم ٢٢١٧ .

وهذا بالنسبة لما كان موجوداً في عصره عليه السلام ويقاس عليه كل دواء شراب مما يصفه الطبيب بقصد العلاج .

ثانياً : التداوي عن طريق العمليات الجراحية :

وهو عبارة عن النبي عليه السلام بقوله أو شرطه محجم في حديث ابن عباس ، أن النبي عليه السلام قال : «الشفاء في ثلاثة : في شرطه محجم ، أو شربة عسل ، أو كيه بنار وأنا أهني أمتي عن الكي» ^(١٤١) .

ففي قوله «شرطه محجم» إشارة إلى الحجامة (وهي عبارة عن مص الدم بعد تشريط الجلد بالشرط بواسطة آلة مجوفة ذات فوهتين كقرن الثور مثلاً) وكانت الحجامة من وسائل المعالجة الشائعة عند العرب منذ الجاهلية ، ولقد أقرَّ الرسول عليه السلام قومه على المعالجة بها ، فقد ثبت أنه احتجم وأوصى أصحابه بها ولكن نبههم إلى عدم المبالغة في استعمالهم للأدوية الشعبية ، وأن تستعمل عند وجود الدواعي وال الحاجة ^(١٤٢) ، كما روي أن جابر ابن عبد الله أوصى رجلاً كان يشتكي من خُراج شق عليه فدعاه بحجام ، فلما رأى تبرم الرجل من ذلك قال له : إني سمعت رسول الله عليه السلام يقول : «إن كان في أدويتكم خير ففي شرطة محجم أو شربة من عسل أو لذعة بنار ، قال رسول الله عليه السلام وما أحب أن أكتوي ، قال : ف جاء بحجام فشرطه فذهب عنه ما يجدر» ^(١٤٣) .

ومن تلك العمليات الجراحية ما ثبت أن النبي عليه السلام بعث إلى أبي بن كعب طبيباً قطع عرقاً ثم كواه عليه ^(١٤٤) .

١٤١ - فتح الباري ١٥٤/١٠ ، ونبيل الأوطار ٢١٢/٨ .

١٤٢ - انظر الذب النبوى والعلم الحديث ٩١/٣ - ١٠٤ وقد تحدثت فيه عن أنواع الحجامة ودواعي استعمالها في الطب في الحديث .

١٤٣ - النووي على مسلم ١٩٢/١٤ باب لكل داء دواء واستعجابة التداوى ، وفتح الباري ١٥٤/١٠ .

١٤٤ - النووي على مسلم ١٩٣/١٤ .

ثالثاً : العمليات : ويلحق بتلك العمليات الجراحية الكي

وقد كان التداوي بالكي من طرق المعالجة المعروفة عند العرب حتى جاء ذكرها في أشعارهم وأمثالهم ، وطريقة التعالج بالكي أنهم يأتون بقضبان حديدية منتهية بأشكال مختلفة وبعد أن تحمى هذه الضبان على النار حتى تحرر ، تكون بها النواحي المختلفة ، وقد تطورت المكاوي في عصرنا حتى اخترعت المكواة الكهربائية وهي أكثر تحكماً فيها وأسهل استعمالاً^(١) .

وقد استعمل الكي في عهد الرسول ﷺ في قطع التزيف الدموي كما في قصة سعد بن معاذ الذي أصيب في كاحله ، فكوى النبي ﷺ مكان التزيف لايقاوه^(٢) .

وكذلك بعث إلى أبي بن كعب طبيباً فقطع منه عرقاً ثم كواه عليه^(٣) . كما استعمل أيضاً في معالجة الألم الجنبي ، أو ما يسمى قدماً (ذات الجنب) وقد استعملها الصحابة ومنهم أنس بن مالك حيث قال : كويت من ذات الجنب رسول الله حي ، وشهدني أبو طلحة ، وأنس بن النضير وزيد بن ثابت ، وأبو طلحة كوان^(٤) .

ففي هذا الحديث أن ذات الجنب عولج بالكي فهو نوع من الجراحة الصغرى ، كما عولجت اللقوة بالكي ، وهي شلل العصب الوجهي والغالب في إحداثها هو البرد^(٥) .

وما سبق يتبيّن لنا أن المعالجة بالكي جائز للحاجة لقوله ﷺ : «إن كان في

١٤٥ - الطب والعلم الحديث ١٠٦/٣ .

١٤٦ - النووي على مسلم ١٩٤/١٤ وخالف في تداويه هو ﷺ بالكي ، انظر فتح الباري ١٥٦/١٠ .

١٤٧ - المصدر السابق ١٩٣/١٤ .

١٤٨ - فتح الباري ١٧٢/١٠ باب ذات الجنب وهي وجع يحدث في الصدر أو الخاصرة .

١٤٩ - الموطأ ٩٤٤/٢ وفيه أن ابن عمر أكتوى من اللقوة ..

شيء من أدوتكم شفاء . . . أو لذعة بنار . . . » حيث نسب الشفاء إليه .
والأولى تركه إذا لم يتعين لقوله ﷺ في الحديث : « وما أحب أن أكتوي » ، ولذا
قال ابن حجر : وحاصل الجمع (بين أحاديث النهي والجواز) أن الفعل يدل على
الجواز ، وعدم الفعل لا يدل على المنع ، بل يدل على أنه تركه أرجح من فعله ،
وكذا الثناء على تاركه ، وأما النهي عنه فإما على سبيل الاختيار والتنتزه ، وأما عما
لا يتعين طريقاً إلى الشفاء^(١٥٠) .

ونحو هذا قال الخطابي في تعليل الأحاديث التي ظاهرها النبي ومنها حديث
عمران بن الحصين قال : نهى رسول الله ﷺ عن الكي فاكتوينا فما افلحنا ولا
أنجحنا ، وبينَ أن النبي يتحمل وجوهاً :

منها : أن يكون من أجل أنهم كانوا يعظمون أمره ويقولون آخر الدواء الكي
ويرون أن يجسم الداء ويرئه ، وإذا لم يفعل ذلك عطب صاحبه وهلك ، فنهاهم
عن ذلك ، إذا كان على هذا الوجه ، وأباح لهم استعماله على معنى التوكل على
الله سبحانه . فيكون الكي والدواء سبباً لا علة ، وبين أن كثيراً من الناس
يختئون في ظنونهم ، فيقولون لهم يخرج من بلدك ، ولو شرب الدواء لم
يسقم ونحو ذلك من تجريد إضافة الأمور إلى الأسباب ، وتعليق الحوادث بها
دون تسلیط القضاء عليها ، وتغليب المقادير فيها ، فتكون الأسباب أمارات
لتلك الكوائن لا موجبات لها ، وقد بين الله عز وجل ذلك في كتابه حيث قال :
﴿أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كتم في بروج مشيدة﴾^(١٥١) .

وقال حكاية عن الكفار ﴿وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض أو كانوا
غزى لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا ليجعل الله ذلك حسرة في قلوبهم﴾^(١٥٢) .

١٥٠ - فتح الباري ١٠/١٥٥ ، وانظر الكي واستخدامات الطب النبوى والعلم الحديث

١٥٣ - ١٢٨ - ١٠٥/٣ ، والطب النبوى لابن القيم ١٨٩ ، ١٩٠ ط. دار الوعي ، حلب ،

١٤٠٦ .

١٥٤ - سورة النساء : آية ٧٨ .

١٥٥ - سورة آل عمران : آية ١٥٦ .

أو يكون معنى نهيه عن الكي هو أن يفعله احترازاً عن الداء قبل وقوع الضرورة ونرول البلية ، وذلك مكرهه ، وإنما أبیح العلاج والتداوى عند وقوع الحاجة ودعاء الضرورة إليه ، ألا ترى أنه إنما كوي سعداً حينما خاف عليه الملاك من النزف .

وقد يحتمل أن يكون إنما نهى عمران خاصة عن الكي في علة بعينها لعلمه أنه لا ينجح ، إلا تراه يقول فما أفلحنا ولا أنجحنا ، والكي في بعض الأعضاء يعظم خطره وليس كذلك في بعض الأعضاء فيشي به أن يكون النبي منصرفاً إلى النوع المخوف منه^(١٥٣) ، وعلل ابن العربي النبي لأنهم كانوا يعظمون أمره ، ورأوا أنه يبرئ ولابد ، لأنهم كانوا يستعملونه على العموم بينما الأصل أنه يستعمل في داء مخصوص^(١٥٤) .

وهكذا اتضح أن الكي يعتبر طرقاً من طرق العلاج ، وقد عالج به النبي ﷺ أصحابه عند الحاجة ، وعندما كان يتبعن طريقاً للشفاء .
 وأن النبي كان عن المغالاة في استعماله ، أو أن يجري على يد غير الأطباء أو الاعتقاد بأنه يقي صاحبه من المرض أو التوهم بأنه يجسم العلة ويمعن تفاقمها ، أو لاعتقاد أن الشفاء يمنع النكس ، ووضح لهم أن استعماله مشروط بموافقته للداء مع الاعتقاد أن الشفاء بإذن الله تعالى^(١٥٥) وبهذا الاعتبار أجازه الجميع^(١٥٦) .

وقد أحسن ابن القيم في التوفيق بين أحاديث الكي حيث قال : فقد

١٥٣ - معالم السنن للخطابي ٤/٢١٦ - ٢١٨ ، وهناك تأويلات أخرى ، انظر بهجة النفوس ٤/١٢٨ منها عدم التشبه بالجاهلية وأهل الكتاب أو كرهه من طريق الفأل .

١٥٤ - عارضة الأحوذى ٤/٢٠٦ - ٢٠٨ .

١٥٥ - بتصرف من الطب النبوى والعلم الحديث ٣/١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٤ .
انظر في جوازة ابن عابدين ٥/٤٧٩ ، والفاوكة الدواني ٢/٤٤٠ ، ٤٤١ ، والمجموع ١٥٦ - ٥٣/٥٤ .

تضمنت أحاديث الكي أربعة أنواع ، أحدها : فعله ، والقاني : عدم محبته له ، والثالث : الثناء على من تركه ، والرابع : النبي عنه ، ولا تعارض نبيها بحمد الله تعالى ، فإن فعله يدل على جوازه ، وعدم محبته له لا يدل على المنع منه ، وأما الثناء على تاركه ، فيدل على أن تركه أولى وأفضل ، وأما النبي عنه ، فعلى سبيل الاختيار والكرامة ، أو عن النوع الذي لا يحتاج إليه . بل يفعل خوفاً من حدوث الداء^(١٥٧) .

ومن أنواع التعالج بالجراحات الصغرى أيضاً ما ثبت من أن فاطمة رضي الله عنها لما رأت الدم الذي ينفر من وجهه بِعَذَابِهِ يزيد على الماء كثرة ، عمدة إلى حصير فأحرقها وألصقتها على جرح رسول الله بِعَذَابِهِ فرقاً الدم^(١٥٨) . وفي رواية للترمذى : فأخذ حصير فأحرق وحشى به جرمه .

وسائل التداوى الروحي في الجاهلية والبديل الاسلامي :

نعلم أن البدن يمرض ووقايتها تكون باتخاذ الأسباب التي تمنع طروع المرض من الخارج كما في المحاجر الصحية ، وكذلك بتقوية البدن بالأغذية الجيدة والنظافة وبالأدوية إذا ألم به المرض .

وكذلك الأرواح تمرض ، ويكون حمايتها بتقويتها بالإيمان بالله تعالى ، لأن روح المؤمن بالله لا تؤثر فيه الوسوسة ، وهذا هو معنى نفي سلطان الشيطان عنه ﴿أن عبادي ليس لك عليهم سلطان . . .﴾ كما أن الميكروبات لا تجد لها مأوى في الأجساد النظيفة القوية ، وإذا مرضت النفس فإنها تعالج كما يعالج الجسد بعد حدوث المرض فيه بتأثير الميكروبات فيه ، بالأدوية التي تقتلها وتمنع امتدادها ، ومن طرق معالجة النفس الأدوية الإلهية .

- زاد العاد ٤/٦٥ - ١٥٧

فتح الباري ١٧٣/١٠ ، ٦/٢٩ ، وصحیح مسلم حديث ١٧٩٠ والترمذى في الطب ،

- باب التداوى بالرماد . ١٥٨

غير أن أكثر المؤمنين بالطب الروحي لا يقفون فيها عند حدود ما أنزل الله تعالى على رسوله ، وما فهمه منه حملته من السلف الصالح بل زادوا عليه من الخرافات والبدع مثل اتباعهم الدجالين الذين يعتقدون بصلتهم بالشياطين وتأثيرهم على الروح والبدن وقدرتهم على شفاء المرضى وغير ذلك من الحب والبغض^(١٥٩) بين الأزواج . ومثل هذه المعتقدات كانت شائعة عند العرب قديماً ولما جاء الإسلام حارب كل هذه الوسائل من خلال العقيدة الحقة القائمة على تفويض الأمر كله خيره وشره إلى الله تعالى ، وأن الجن أو الإنس ليسوا قادرین على النفع والضر إلا إذا كتب الله شيئاً من ذلك . فبذلك قضى على هذه الخرافات ، وحرم الاستعانة بكل وسيلة تشم منها رائحة الشرك أو الاعتماد على غير الله .

ولكن مع ذلك أبقى الإسلام كعادته من الوسائل الروحانية ما لا يتعرض مع العقيدة الحقة ، فأجاز الاستشفاء بالقرآن ، وبأسماء الله تعالى وصفاته وبذلك أوجد بدليلاً صحيحاً عن كل ذلك .

ونحن في هذه العجالة نتحدث عن هذين الأمرين وهما : وسائل التداوى الروحي المحرمة ، والاستشفاء بالقرآن الكريم وذلك في فرعين :
الفرع الأول : وسائل التداوى المحرمة ونتحدث فيها عن المسائل الآتية :-

المقالة الأولى :

الكهانة والكافر هو الذي يتعاطى الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان ويدعى معرفة الأسرار^(١٦٠) .

١٥٩ - راجع مابعد : تفسير المنار ٨/٣٢٥ - ٣٢٩ .

١٦٠ - النهاية لابن الأثير ٤/٢١٥ والكهانة أنواع منها ما يتلقونه من الجن ومنها ما يخبر به الجن من يواليه ومنها ما يستند إلى ظن وتخمين ومنها ما يستند إلى التجربة والعادة وقد يعتقد بعضهم بالطرق والزجر والنجم ، انظر فتح الباري ١٠/٢١٧ .

فكان الناس في الجاهلية يعتقدون أن الأمراض تحدث بسبب غضب الآلهة عليهم أو بسبب سيطرة الأرواح الشريرة عليهم ، فكانوا يستعينون بمن لهم القربة من الآلهة أو لهم القدرة على طرد تلك الأرواح وهم الكهنة ، وقال القرطبي : « .. وقد انقطعت الكهانة بالبعثة المحمدية ، لكن بقي في الوجود من يتشبه بهم »^(١٦١) .

ولما جاء الإسلام ، جرد علم الطب من خرافاته وتعاونيه وسحرته وكهنته^(١٦٢) .

وجاءت آيات القرآن مقوية لرادته مطمئنة لقلبه ، دون أن نجد فيه ألفاظاً سحرية أو آيات تشير إلى اللجوء إلى التعزيزات وأقوال الكهنة لدفع الأمراض ، وإنما بين لنا أن العلاج بالدواء لا بالكهان والمعزمين فقال في وصف العسل « فيه شفاء للناس »^(١٦٣) . وقال النبي ﷺ : « تداووا عباد الله ، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء » وبينت السنة أن الرسول ﷺ كان يتطلب ، ويسأل عن أعلم الأطباء وأفضلهم ، وشرع ﷺ التداوي واستعمله في نفسه وأمر به غيره . وهكذا ميز الإسلام بين الطب وبين الدجل الذي يدعوه بعض المشعوذين لاستدرار أموال الناس بالباطل^(١٦٤) .

فمنع الرسول ﷺ تلك الطرق ومنها الكهانة ، فقد صح في الحديث أن النبي ﷺ سُئل عن الكهان فقال : « ليس بشيء » فقالوا : يا رسول الله إنهم يحدثوننا أحياناً بشيء فيكون حقاً ، فقال رسول الله ﷺ : « تلك الكلمة من الحق يخطفها الجن فيقرها في أذن وليه ، فيخلطون معها مائة كذبة »^(١٦٥) ، فيبين لهم

١٦١ - فتح الباري ٢١٧/١٠ .

١٦٢ - الطب النبوي ٣٩ - ٤١ .

١٦٣ - سورة النحل : آية ٦٩ .

١٦٤ - الطب النبوي ٣٩ - ٤١ .

١٦٥ - فتح الباري ٢١٦/١٠ ، والنروي على مسلم ٢٢٤/١٤ ، ومرقة المفاتيح ٥٢٧/٤ .

بطلان قولهم وأنه لا حقيقة له . كما نهاهم عن التكسب بمثل هذه الطرق حيث نهى ﷺ عن حلوان الكاهن^(١٦٦) بل منعهم من التعلق بالطرق الوهمية والاعتماد عليها . واعتبر ذلك كفراً بالله تعالى ، كما في حديث أبي هريرة رفعه «من أتى كاهناً أو عرافاً فصدقه بما يقول ، فقد كفر بما أنزل على محمد»^(١٦٧) . وفي رواية مسلم بلفظ : «من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة»^(١٦٨) . وهذا دليل على أن إتيان الكهنة ومن شا بهم مذموماً شرعاً ، إذ أكدتهم كلهم الشرع ونهى عن تصديقهم وأتياهم^(١٦٩) . كما قال القرطبي : وثبت النهي عن اتياهم فلا يحل اتياهم ولا تصديقهم^(١٧٠) .

المسألة الثانية :

العرفة والعرفاف هو المنجم الذي يدعى علم الغيب الذي استأثر الله تعالى به - ويزعم أنه يعرف الأمور بمقدمات أسباب يستدل بها على موقعها ، من كلام من يسأله أو فعله أو حاله^(١٧١) .

وعن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من أتى عرافاً لم

١٦٦ - المصدر السابق .

١٦٧ - أخرجه أصحاب السنن وصححه الحاكم ، ذكره الحافظ في الفتح ٢١٧/١٠ ، وقال الميسي : رواه البزار ورجاله رجال الصحيح ، خلا عقبة بن سنان وهو ضعيف ، انظر مجمع الزوائد ١١٧/٥ ، وعون المعبد ٣٩٨/١٠ كتاب الكهانة وحمل الكفر على المستحل أو على التهديد والوعيد .

١٦٨ - النروي على مسلم ٢٢٧/١٤ .

١٦٩ - فتح الباري ٢١٧/١٠ ، ٢١٩ ، والنروي على مسلم ٢٢٣/١٤ .

١٧٠ - فتح الباري ٢١٩/١٠ ، وعون المعبد ٢٩٥/٩ .

١٧١ - النهاية لابن الأثير ٣/٢١٨ و ٤/٢١٥ وغيره الحديث لابن الجوزي ٢/٨٦ والمفردات للأصفهاني ٤٤٣ وعرفه بقوله : هو الذي يخبر بالأخبار المستقبلة بضرب من الظن ونحو ذلك عرف الحافظ في الفتح ٢١٧/١٠ .

قبل له صلاة أربعين ليلة»^(١٧٣).

المسألة الثالثة :

التميمة : وهي خرزات كانت العرب تعلقها على الصبيان يتقوون بها العين بزعمهم^(١٧٤). ويقال : قلادة تعلق فيها العوذة ، ويرون أنها تدفع عنهم الآفات ، فلما أرادوا دفع المقادير بذلك كان شركاً^(١٧٥).

وعن عقبة بن عامر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من يعلق تميمة فلا أتم الله له»^(١٧٦). وفي رواية : «من علق تميمة فقد أشرك»^(١٧٧) وعن عمران بن الحصين أنه دخل على النبي ﷺ وفي عنقه حلقة من شعر ، فقال : «ما هذا ؟ قال : من الواهنة ، قال : «أيسرك أن توكل إليها ؟ ابندها»^(١٧٨). وفي رواية : قال النبي ﷺ : «من تعلق شيئاً وكل إليه»^(١٧٩). وفي رواية : «أن الرقى والتهائم والتولة شرك»^(١٧٩).

وأما من تعلقها متبركاً بذكر الله تعالى فيها وهو يعلم أن لا كاشف إلا الله ولا

١٧٢ - مجمع الزوائد ١١٧/٥ وقال : رواه الطبراني في الأوسط وفيه من لم أعرفه وبقية رجاله رجال الصحيح.

١٧٣ - غريب الحديث لابن الجوزي ١١٢/١ ، وفيض القدير للمناوي ٣٤٢/٢ ومثلها الرئيم وهو خيط كان يربط في العنق أو في اليد في الجاهلية لدفع المضرة عن أنفسهم على زعمهم ، ابن عابدين ٥/٢٣٢ .

١٧٤ - السنن الكبرى ٩/٣٥٠ .

١٧٥ - رواه أحمد وأبو يعلي والطبراني ورجالهم ثقات ، انظر مجمع الزوائد ١٠٣/٥ ، والسنن الكبرى للبيهقي ٩/٣٥٠ .

١٧٦ - رواه أحمد والطبراني ورجاله ثقات ، مجمع الزوائد ٥/١٠٣ .

١٧٧ - المجموع ٥٧/؟ رواه أحمد وابن ماجه والبيهقي بساندتين في كل منها من اختلف فيه ، مجمع الزوائد ٥/١٠٣ .

١٧٨ - تحفة الأحوذى ٦/٢٣٩ .

١٧٩ - عن المعبد ١٠/٣٦٧ و معالم السنن ٤/٢٢٥ ، والسنن الكبرى ٩/٣٥٠ .

دافع عنه سواه فلا بأس بها^(١٨٠) ، ولذا كان سعيد بن المسيب يأمر بتعليق القرآن ، ويقول لا بأس به^(١٨١) . وكذا جاءت الرخصة بتعليقه على الصبيان عن الباقي وابن سيرين مطلقاً ، وقال الألوسي : وهو الذي عليه الناس قدّيماً وحديثاً في سائر الأمصار^(١٨٢) .

وأما ما أجاب به الإمام مالك عندما سُئل عن تعليق التهائم والخرز ، و قوله بأن ذلك شرك ، وقال : بلغني أن ابن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «ما يبالي ما أتى من شرب ترياقاً أو تعلق تيمة»^(١٨٣) . فإنه يحمل على ما كان بغير لسان العربية ولعله قد يدخله كفر ، أو فيمن يعلقها وهو يرى تمام العافية وزوال العلة منها كالتي في الجاهلية^(١٨٤) .

المسألة الرابعة :

التولة : ما يحب المرأة إلى زوجها وهي من أنواع السحر^(١٨٥) .

قال أبو عبيدة : وذلك لا يجوز^(١٨٦) .

١٨٠ - السنن الكبرى / ٩ ٣٥٠ .

١٨١ - المصدر السابق .

١٨٢ - تفسير روح المعانى / ١٥ ، والمجموع ٩/٥٦ ، وفيض القدير / ٢ ٣٤٢ ، والمجموع ٩/٥٦ ، وفيض القدير / ٦ ١٠٧ ، وحاشية عابدين / ٥ ٢٣٢ .

١٨٣ - رواه أبو داود وأحمد وأبو نعيم وهو حديث حسن ، جامع الأصول ٧/٥٧ .
ويلحق بالتميمة الودع وهو شيء أبيض يجلب من البحر يعلق في حلوق الصبيان وغيرهم ، وأنها نهى عنها لأنهم كانوا يعلقونها خلف العين ، النهاية لابن الأثير / ٥ ١٦٨ ،
وجمع الزوائد ٥/١٠٣ .

ومن ذلك أيضاً الخرز والتي تنظم في سلك ليترzin بها ، وقد سُئل مالك عن تعلق التهائم والخرز فقال ذلك شرك ، المعجم الوسيط / ١ ٢٢٦ وقد تقدم رأي مالك فيها .

١٨٤ - معلم السنن ٤/٢٢٠ والسنن الكبرى للبيهقي ٩/٣٥٠ - ٣٥١ .

١٨٥ - غريب الحديث لابن الجوزي ١/١١٣ ، والنهاية لابن الأثير ١/٢٠٠ والحديث رواه أبو داود وابن ماجة وأحمد وغيرهما .

١٨٦ - السنن الكبرى للبيهقي ٩/٣٥٠ .

وفي حديث ابن مسعود قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الرقى والتمائم
والتلولة شرك^(١٨٧) .

قال القاري : والتلولة بكسر التاء وبضم وفتح الواو نوع من السحر أو خيط
يقرأ فيه من السحر ، أو قرطاس يكتب فيه شيء من السحر للمحبة أو غيرها .
وسماها النبي ﷺ شركاً لأنها قد تفضي إلى الشرك لاعتقادهم أن ذلك يؤثر ،
ويجعل خلاف ما قدره الله تعالى ، وأما لأن المتعارف منها في عهده ما كان معهوداً
في الجاهلية وكان مشتملاً على ما يتضمن الشرك^(١٨٨) .

المسألة الخامسة :

النشرة : وهي ضرب من الرقية والعلاج ، يعالج من كان يظن أن به سحراً
أو مسأً من الجن ، سميت بذلك لأنه يكشف عنه المرض^(١٨٩) . وعرفها ابن
الجوزي : بأنها حل السحر عن المسحور . وقال ابن الأثير : النشرة كالتعويذ
والرقية ، يقال : نشرته تنشراً : إذا رقته وعدته ، وإنما سميت نشرة ، لأنها ينشر
بها عن المريض ، أي يحل عنه ما خامره من الداء^(١٩٠) .

ومن طرقها : ما ورد في قصة اغتسال العائن وهناك طرقاً أخرى ذكرها
الحافظ في الفتح^(١٩١) .

ومن صرح بجواز النشرة المزني صاحب الشافعي وأبو جعفر الطبير
وغيرهم ، وسئل سعيد بن المسيب عن رجل به طب أخذ عن امرأته أيميل له أن

١٨٧ - عون المعبد ١٠ / ٣٦٧ ، وجامع الأصول ٧ / ٥٧٥ .

١٨٨ - عون المعبد ١٠ / ٣٦٧ .

١٨٩ - النهاية لابن الأثير ٥ / ٥٤ ونحو ذلك عرفها الحافظ في الفتح ١٠ / ٢٣٣ .

١٩٠ - جامع الأصول ٧ / ٥٧٥ .

انظر التفصيل ، فتح الباري ١٠ / ٢٠٤ في قصة سهل بن حفيث عن لما نظر إليه عامر بن
ربيعة بيته وأسره النبي ﷺ لأن يغسل ويصب ذلك الماء على سهل بن حفيث فبرىء
١٩١ - والحديث من روایة النسائي وأحمد وصححه ابن حبان ، كذا في الفتح .

ينشر؟ قال : لا بأس ، إنما يريد به الإصلاح ، فاما ما ينفع فلم ينه عنه ^(١٩٢) .
ومن قال بجوازها أيضاً الإمام أحمد ^(١٩٣) .
ويؤيد مشروعية النشرة حديث « العين حق » ^(١٩٤) . ولما في الصحيح عن
عائشة رضي الله عنها أنها قالت للنبي ﷺ لما سحره لبيد بن الأعصم : « هلا
نشرت؟ فقال : أما والله فقد شفاني وكرهت أن أثير على الناس شرأ ». والنفس
تميل إلى رأي القائلين بأن (استخراج السحر إن كان بالقرآن كالمعوذتين وأية
الكرسي ونحو ذلك مما تجوز الرقيا به فلا مانع من ذلك وإن كان بسحر أو ألفاظ
عجمية ، أو بما لا يفهم معناه أو بنوع آخر مما لا يجوز فإنه منعو) ^(١٩٥) وبما أورده
الحافظ في الشرح من قصة سهل بن حنيف وعامر بن ربيعة وأنه أمره النبي ﷺ
أن يغسل وأن يصب ذلك الماء على سهل ، ففعل فشفى سهل .

ثم نقل الحافظ قول المازري من أنه لا يجوز مثل هذا الأمر لعدم إمكان
تعليقه ومعرفة وجهه من جهة العقل ، وكذلك قول ابن العربي : أن توقف فيه
مشروع ، قلنا له : قال الله ورسوله ﷺ ، وقد عصته التجربة ، وصدقته
المعاينة ، أو متفلسف فالرد عليه أظهر ، لأن عنده أن الأدوية تفعل بقوتها ، وقد
تفعل بمعنى لا يدرك ، ويسمون ما هذا سبيل الخواص ^(١٩٦) . وما ورد من النبي
عن النشرة كما في قوله ﷺ : « النشرة من عمل الشيطان» ^(١٩٧) ، فهو إشارة إلى

١٩٢ - فتح الباري ١٠ / ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، وأضواء البيان ٤ / ٤٦٥ .

١٩٣ - فتح الباري ١٠ / ٢٣٣ .

١٩٤ - المصدر السابق ١٠ / ٢٠٤ .

١٩٥ - أضواء البيان ٤ / ٤٦٥ .

١٩٦ - فتح الباري ١٠ / ٢٠٤ .

١٩٧ - مجمع الروايد ٥ / ١٠٢ وقال رواه البزار والطبراني في الوسط .. ورجال البزار رجال الصحيح

ورواه أبو داود من حديث جابر ، انظر عون المعبود ١٠ / ٣٤٨ ، وجامع الأصول

٥٧٥ / ٧ ، والسنن الكبرى ٩ / ٣٥١ .

أصلها^(١٩٨) ، أي أن النوع الذي كان عليه الجاهلية يعالجون به ويعتقدون فيه وأما ما كان من الآيات القرآنية والأسماء والصفات الربانية والدعوات المأثورة النبوية فلا بأس به^(١٩٩)

المسألة السادسة :

السحر : وهو صرف الشيء عن وجهه ، وقال القسطلاني : أمر خارق للعادة ، صادر عن نفس شريرة لا تتعذر معارضته ، وهو بتائيره نوع من الأمراض ، كما قال القرطبي : الحق أن بعض أصناف السحر تأثيراً في القلوب كالحب والبغض وإلقاء الخير والشر ، وفي الأبدان بالألم والشقم^(٢٠٠) . وفي قصة اليهودي الذي سحر الرسول ﷺ ما يدل على حصول الضرر له بِالسُّحْرِ ، وأن ذلك الضرر ليس نقصاً فيما يتعلق بالتبليغ ، بل هو من جنس ما يجوز عليه من سائر الأمراض^(٢٠١) .

وقد سبق أن قدمنا أن النبي ﷺ نهى عن التداوي بالمحرم سواء كان ذلك العلاج روحاً أو بدنياً ، ومن طرق العلاج الروحي المحرم ما كان بالاستعانة بالسحر والشياطين والمشعوذين ، ولما كانت هذه الطرق وسيلة لافساد النفوس وتشویش العقيدة ، وتشتت الأذهان ، حرم الإسلام هذا النوع من العلاج وما يلحق به مما كان معروفاً لدى العرب قديماً من الكهانة والعرافة والطيرة^(٢٠٢) ،

١٩٨ - فتح الباري ٢٣٣/١٠

١٩٩ - عن المعبد ٣٤٨/١٠ ، وانظر المجمع ٥٧/٩ ومعالم السنن للخطابي ٢١٥/٤ ومرقة المفاتيح شرح مشكاة المصايب للقاري ٤٥٦/٤ ، والسنن الكبرى ٣٥١/٩

٢٠٠ - إرشاد الساري ٤٠١/٨

٢٠١ - المصدر السابق ٤٠٣/٨

٢٠٢ - تقدم تعريف الكهانة والعرافة وأما الطيرة ، بكسر الطاء وفتح الياء وقد تسكتن هي الشائعة بالشيء ، انظر النهاية ١٥٢/٣ ، والنبوى على مسلم ٢٢٠/١٤

والطرق^(٢٠٣) ، والتنجيم^(٢٠٤) حياة لعقيدة المسلم من الدخل ، وحافظاً على عقله من أن يكون أسير الأوهام وأبعداً لبدنه عن أن يكون موطنًا للشيطان ، فحرم الإسلام السحر ، وبين أنه من الكبائر^(٢٠٥) . وأن مستحلمه كافر ، وأن المؤمن به محروم من الجنة وفي الحديث «ثلاثة لا يدخلون الجنة وعد منهم ومصدق بالسحر»^(٢٠٦) ، ونفي الرسول ﷺ أن يكون الساحر من جماعة المسلمين وفي الحديث «وليس منا . . من تكهن له أو سحراً أو سحر له»^(٢٠٧) ، ول الحديث «من أتى عرافاً أو ساحراً فقد كفر بها أنزل على محمد ﷺ»^(٢٠٨) ، وفي ذلك تحذير شديد لل المسلم من اتيا الساحر وتصديقه ومنع له من الوقوع في شرake ، ولأن السحر عقد بين الشيطان والساحر ، ويترتب عليه الكفر بالله تعالى ، فال تعالج به حرام^(٢٠٩) .

كيفية التعالج منه :

فمنه ما صبح عنه ﷺ أنه قال : «من تصبح سبع نمرات عجوة لم يضره ذلك

- ٢٠٣ - الطرق هو الضرب بالحصا النهاية ١٢١/٣
- ٢٠٤ - أضواء البيان ٤/٤٥٥ وفي بعض الأحاديث - سوف أذكرها - أن هذه الأشياء من السحر .
- ٢٠٥ - إشاره إلى قوله ﷺ اجتنبوا السبع الموبقات ومنها السحر ، فتح الباري ١٠/٢٣٢ وفتاوي ابن تيمية ٣٥/١٧٠ وقال حرم بالكتاب والسنّة والإجماع ، وانظر تفصيل الموضوع في زاد المعاد ٥/٦٣ ، ٤/١٢٤ والزواجر للهيثمي ٢/١٠٥ وأضواء البيان ٤/٤٤ والفقه على المذاهب الأربع للجزيري ٥/٣٨٩ والأداب الشرعية ٣/٩٥-٩٣ وحاشية ابن عابدين ١/٣١ ، ٥/٧٥ والطب النبوى والعلم الحديث ٣/٣٩ ، ٤٦ ، ٢٦٥ ، ٢٩٧ .
- ٢٠٦ - بجمع الزوائد ٥/٧٤ .
- ٢٠٧ - بجمع الزوائد ٥/١١٧ .
- ٢٠٨ - المصدر السابق ٥/١١٨ .
- ٢٠٩ - أحكام القرآن للجصاص ١/٥٠ وأضواء البيان ٤/٤٥٥ - ٤٥٨ ، ٤٥٦ وإرشاد الساري ٨/٤٠٥ ، ١٠/٤١٠ والفتح ١٠/٢٣٩ وابن عابدين ٢/٥٩٤ وأعلام الموقعين ٤/٣٩٦ .

اليوم سُم ولا سحر»^(٢١٠) ، وقد يكون باستخراجه وتبطيله كما في الخبر^(٢١١) فهو إِذْالَة الماء الخبيثة بالاستفراغ ، في المحل الذي يصل إليه السحر^(٢١٢) وكذلك يكون علاجه بالقرآن كالمعوذتين ، وأية الكرسي ، والدعوات والأدعية المأثورة ونحو ذلك فما يجوز الرقيا به ، فلا مانع من ذلك^(٢١٣) ، وقال عنها ابن القيم : فهذا جائز بل مستحب^(٢١٤) .

وقد تقدم في تعريف النشرة أنها ضرب من العلاج يعالج به من يظن أن به سحراً أو شيئاً من الجن ، وأن ابن المسمى قال : لا بأس به إنما يريدون به الإصلاح فأما ما ينفع الناس فلم ينه عنه ، وعن قتادة : إنما نهى الله تعالى عما يضره ولم ينه عما ينفعه^(٢١٥) . وفي حديث جابر عند مسلم مرفوعاً «من استطاع أن ينفع أخيه فليفعل»^(٢١٦) .

وقال الحافظ : قلت سلك النبي ﷺ في هذه القصة^(٢١٧) ، مسلكى التفويض وتعاطي الأسباب ففي أول الأمر فوض وسلم لأمر ربه ، فأحتسب الأجر في صبره على بلائه ، ثم لما تماهى ذلك ، وخشي من تماهيه أن يضعفه عن فنون عبادته جنح إلى التداوى^(٢١٨) ، ثم إلى الدعاء ، وكل من المقامين غاية في

- ٢١٠ - فتح الباري ١٠ / ٢٣٨ - ٢٤٠ باب الدواء بالعجوة للسحر ، ورجع القسطلاني خصوصية ذلك بتعميم المدينة لكونه غرسه بيده الشريفة ، إرشاد الساري ٨ / ٤٠ .
- ٢١١ - فتح الباري ١٠ / ٢٣٢ .
- ٢١٢ - الآداب الشرعية ٣ / ٩٥ - ٩٦ .
- ٢١٣ - أضواء البيان ٤ / ٤٦٥ .
- ٢١٤ - أعلام الموقعين ٤ / ٣٩٦ ، وهناك طرق أخرى لعلاج المسحور لا يتسع المجال لذكرها فارجع إليها في الفتح ١٠ / ٢٣٣ ، وابن عابدين ٢ / ٥٩٤ ، وإرشاد الساري ٨ / ٤٠٥ .
- ٢١٥ - إرشاد الساري ٨ / ٤٠٦ .
- ٢١٦ - النووي على مسلم ١٤ / ١٨٦ .
- ٢١٧ - قصة سحر اليهودي للنبي ﷺ فتح الباري ١٠ / ٢٢١ .
- ٢١٨ - إرشاد الساري ٨ / ٤٠٧ .

الكمال^(٢١٩).

وأما الممنوع فهو حل سحر سحر مثله وهو الذي قال عنه الرسول ﷺ من عمل الشيطان وعلى هذا النوع المفهوم يحمل قول الحسن «لا يحل السحر إلا ساحر»^(٢٢٠).

وهناك طرق أخرى لعلاج الكسور ذكرها بعض المفسرين - تعتمد على المنamas - لم تقنع نفسى إلى الأخذ بها^(٢٢١).

الفرع الثاني : الاستشفاء بالقرآن الكريم

ثبت في الصحيحين^(٢٢٢) وغيرهما أن النبي ﷺ عالج بالقرآن ، لأنه شفاء ورحمة كما بين الله تعالى في قوله تعالى : « وَنَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنَ مَا هُوَ شَفَاءٌ وَرَحْمَةٌ »^(٢٢٣) ولفظ « شفاء » مطلق لم يقييد بكونه شفاء للقلوب فقط . والاستشفاء إما أن يكون من الأمراض الروحانية وإما أن يكون من الأمراض البدنية .

أما عن الاستشفاء بالقرآن من الأمراض الروحانية فقد اتفقا جميعاً على ذلك^(٢٢٤) . وعللوا رأيهم بأن الأمراض الروحانية نوعان : الاعتقادات الباطلة والأخلاق المズئومة ، أما الاعتقادات الباطلة فأشدتها فساداً الاعتقادات الفاسدة في الإيميات والنبوات والمعاد والقضاء والقدر والقرآن كتاب مشتمل على دلائل المذهب الحق في هذه المطالب ، وإبطال المذاهب الباطلة فيها ، ولما كان أقوى

٢١٩ - فتح الباري ١٠ / ٢٢٨ ، وإرشاد الساري ٤٠٧ / ٨ نقله عن الفتح .

٢٢٠ - أعلام الموقعين ٤ / ٣٩٦ .

٢٢١ - فتح الباري ١٠ / ٢٣٣ وإرشاد الساري ٤٠٥ / ٨ وابن عابدين ٢ / ٥٩٤ .

٢٢٢ - فتح الباري ١٠ / ٢٠٩ وصحیح مسلم ٤ / ٧٢٧ حديث رقم ٢٢٠١ .

٢٢٣ - سورة الإسراء : آية ٨٢ .

٢٢٤ - انظر : جميع التفاسير متفقة على ذلك .

الأمراض الروحانية هو الخطأ من هذه المطالب والقرآن مشتمل على الدلائل الكاشفة عما في هذه المذاهب الباطلة من العيوب الباطنة لا جرم كان القرآن شفاء من هذا النوع من المرض الروحاني ، وأما الأخلاق المذمومة فالقرآن مشتمل على تفصيلها وتعريف ما فيها من المفاسد والإرشاد إلى الأخلاق الفاضلة الكاملة والأعمال المحمودة فكان القرآن شفاء من هذا النوع من المرض فثبت أن القرآن شفاء من جميع الأمراض الروحانية^(٢٢٥) .

وأما كونه شفاء من الأمراض الجسمانية ، فإن العلماء في هذه المسألة اتجاهين :

الاتجاه الأول : وهو رأي القائلين بأن القرآن يتضمن شفاء الأبدان كما يتضمن شفاء الأرواح .

وقال الرازى في نصرة هذا الرأي^(٢٢٦) :

واما كونه شفاء من الأمراض الجسمانية فلأن التبرك بقراءته يدفع كثيراً من الأمراض ولما اعترف الجمهور من الفلاسفة وأصحاب الظلال بـأن القراءة الرقى المجهولة والعزائم التي لا يفهم منها شيء آثاراً عظيمة في تحصيل المنافع ودفع المفاسد ، فلأن تكون قراءة هذا القرآن العظيم المشتمل على ذكر جلال الله وبكرياته وتعظيم الملائكة المقربين وتحقيق المردة والشياطين سبباً لحصول النفع في الدين والدنيا كان أولى ويتتأكد ما ذكرنا بما روى أن النبي ﷺ قال : «من لم يستشف بالقرآن فلا شفاء الله تعالى»^(٢٢٧) .

٢٢٥ - التفسير الكبير للرازى ٣٥/٢١ ، وانظر مدارج السالكين ٥٢/١ - ٥٣ .

٢٢٦ - التفسير الكبير للرازى ٣٥/٢١ ، ومع هذا الاتجاه كذلك الأولي في تفسيره ١٤٥/١٥ وأبو حيان ، البحر المحيط ٦/٧٤ وتفسير ابن عطية ٩/١٥٧ ، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٩/٣١٦ ، وابن الجوزي في زاد المسير ٥/٧٩ ، والشوکانی في فتح القدیر ٣/٢٥٣ ، والبرسوی في روح البيان ٥/١٩٤ .

٢٢٧ - لم أقف على تخرجه في كتب الحديث . وقال القرطبي في تفسيره ٩/٣١٨ : هومن كلام رجاء الغنوی .

وأكثر من أيد هذا الاتجاه ابن القيم حيث قال : وأما تضمنها لشفاء الأبدان : فنذكر منه ما جاءت به السنة ، وما شهدت به قواعد الطب ، ودللت عليه التجربة .

فأما ما دلت عليه السنة : ففي الصحيح من حديث أبي الم توكل الناجي عن أبي سعيد الخدري «أن ناساً من أصحاب النبي ﷺ مروا بحَيٍّ من العرب ، فلم يقروهم ، ولم يُضيِّقوهم . فلدغ سيد الحي ، فأتوهم . فقالوا : هل عندكم من رُقية ، أو هل فيكم من راق ؟ فقالوا : نعم ، ولكنكم لم تقرؤون ، فلا نفعل حتى تجعلوا لنا جعلاً ، فجعلوا لهم على ذلك قطعاً من الغنم ، فجعل رجل منا يقرأ عليه بفاتحة الكتاب . فقام كأن لم يكن به قلبه . قلنا : لا تعجلوا حتى نأتي النبي ﷺ . فأتيناه ، فذكرنا له ذلك . فقال : ما يدريك أنها رقية ؟ كلوا ، واضربوا لي معكم بسهم»^(٢٢٨) . فقد تضمن هذا الحديث حصول شفاء هذا اللدغ بقراءة الفاتحة عليه . فأغاثته عن الدواء . وربما بلغت من شفائه ما لم يبلغه الدواء .

هذا مع كون المحل غير قابل ، إما لكون هؤلاء الحي غير مسلمين ، أو أهل بخل ولؤم . فكيف إذا كان المحل قابلاً . ثم بين أن جرب هذا الدواء شخصياً حينها أقام بمكة واستفاد منه ، فقال : «إنه كان يعرض لي آلام مزعجة ، بحيث تكاد تقطع الحركة مني . وذلك في أثناء الطواف وغيره . فأبادر إلى قراءة الفاتحة ، وأمسح بها على محل الألم فكانه حصاة تسقط . جربت ذلك مراراً عديدة . وكنت آخذ قدحاً من ماء زمزم فأقرأ عليه الفاتحة مراراً . فأشربه فأجد به من النفع والقوة ما لم أعهد مثله في الدواء والأمر أعظم من ذلك . ولكن بحسب قوة الإيمان ، وصحة اليقين ، والله المستعان»^(٢٢٩) . وقال في زاد المعاد^(٢٣٠) : فالقرآن هو الشفاء التام من جميع الأدواء القلبية والبدنية وأدواء الدنيا والآخرة وينحو هذا ذهب

- ٢٢٨ - سبق تحريره .

- ٢٢٩ - مدارج السالكين ١/٥٢ ، ٥٧ .

- ٢٣٠ - الجزء الرابع ص ٣٥٢ .

البرسوبي عند تفسيره هذه الآية ثم ذكر شواهد من التجربة تدل على ذلك ،
فقال :

وأعلم أن القرآن شفاء للمرضى الجساني أيضاً روى أنه مرض للاستاذ أبي القاسم القشيري قدس سره ولد مريضاً شديداً بحيث أيس منا فشق ذلك على الأستاذ فرأى الحق سبحانه وتعالى في المنام فشكى إليه فقال الحق تعالى أجمع آيات الشفاء واقرأها عليه واكتبها في إناء واجعل فيه مشروباً واسقه إياه ففعل ذلك فعوفي الولد وأيات الشفاء في القرآن ستة ﴿ ويشف صدور قوم مؤمنين ﴾ ، ﴿ شفاء لما في الصدور ﴾ ، ﴿ فيه شفاء للناس ﴾ ، ﴿ ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ﴾ ، ﴿ وإذا مرضت فهو يشفين ﴾ ، ﴿ قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء ﴾ . قال تاج الدين السبكي رحمه الله في طبقاته^(٢٣١) : ورأيت كثيراً من المشايخ يكتبون هذه الآيات للمربيض ويستقها في الإناء طلباً للعافية وقوله عليه السلام «من لم يستشف بالقرآن فلا شفاء له» يشمل الاستشفاء به للمرض الجساني والروحي . قال الشيخ التميمي رحمه الله في خواص القرآن إذا كتبت الفاتحة في إناء ظاهر ومحيت بهاء ظاهر وغسل المريض وجه عوفي بأذن الله فإذا شرب من هذا الماء من يجد في قلبه تقلباً أو شكراً أو رجفاً أو خفقاناً يسكن بأذن الله وزال عنه ألمه وإذا كتبت بمسك في إناء زجاج ومحيت بها ورد وشرب ذلك الماء البليد الذي لا يحفظ بشربه سبعة أيام زالت بلادته وحفظ ما يسمع ، فعل العاقل أن يتمسك بالقرآن ويداوي به مرضه وقد ورد (القرآن يدللكم على داينكم ودوايكم أما داؤكم فذنبيكم وأما دوايكم فالاستغفار) فلابد من معرفة المرض أولاً فإنه مدام لم يعرف نوعه لا تيسر المعالجة وأهل القرآن هم الذين يعرفون ذلك

٢٣١ - انظر طبقات الشافعية الكبرى ١٥٩/٥ بتحقيق محمد الطناхи ، وعبد الفتاح الحلوط . عيسى الحلبي .

فالسلوك بالوسيلة أولى^(٢٣٢).

وأختار الألوسي أن تكون من في قوله تعالى ﴿ ونزل القرآن . . . ﴾ للتبعيض أي أنه باعتبار الشفاء الجسماني وهو من خواص بعض دون بعض ، ومن البعض الأول الفاتحة وفيها آثار مشهورة^(٢٣٣) ، ولكن الأكثرية على خلاف رأيه .

والطب النفسي أو الروحاني لا ينكر أهمية المعالجة الروحية ، إذ هي فرع من الطب يبحث في العلاقات المتبادلة بين الجسم والنفس ، لأن الحالة النفسانية كثيراً ما تؤثر في البدن^(٢٣٤) . لذا قال سocrates : . . . وأن الخطأ الكبير في معالجة الجسم الانساني في أيامنا هذه ، هو أن الأطباء يفرقون بين الجسم والنفس^(٢٣٥) .

ولقد سمي علم الأمراض النفسية في تراثنا الإسلامي القديم «طب القلوب» ووصف ابن القيم^(٢٣٦) هذا النوع في وصفه للطبيب قائلًا : أن يكون له خبرة باعتلال القلوب والأرواح وأدويتها ، وذلك أصل عظيم في علاج الأبدان .

وهكذا نجد أن علماءنا يربطون بين علل القلب والبدن ، أي العلاقة بين الأمراض النفسية والأمراض العضوية ، بل أدركوا أن المصاب بعلة بدنية حقيقة تتحسن حالته إذا ما رفعنا روحه المعنوية ، وبشرناه بالشفاء العاجل ، ولذا جاء في الحديث أنه ﷺ قال : إذا دخلتم على المريض فنفسوا له في الأجل ، فإن ذلك

٢٣٢ - تفسير روح البيان للإمام إسماعيل حقي البرسوبي ١٩٤/٥ ، ١٩٥ وإلى كون القرآن دواء للأمراض الروحانية والجسمانية ذهب المناوي ، انظر فيض القدير ٤/٥٣٦ وذكر قصة القشيري مع ولده السبكي في طبقاته ٥٨/٥ .

٢٣٣ - روح المعانى للألوسى ١٤٥/١٥ كما ذكر في نفس الصفحة قصة الامام القشيري مع ولده المريض .

٢٣٤ - مدارج السالكين ١/٥٨ دار الكتاب العربي ، بيروت ، وفيض القدير ١/٣٤١ .

٢٣٥ - الطب النبوى والعلم الحديث ٣/١٣١ .

٢٣٦ - الطب النبوى لابن القيم ص ١١٣ .

لا يرد شيئاً وهو يطيب بنفس المريض^(٢٣٧) ، وقد شاهد الناس كثيراً من المرضى تتتعش قواه بعيادة من يحبونه ورؤيتهم لهم ولطفهم ومكالمتهم إياهم ، وقد كان الرسول ﷺ يزور المريض ويسأله عن شكوكه وعما يشتهيه ويضع يده الشريفة على جبهته ويدعوه ويفصف ما ينفعه ويدخل السرور على قلبه .

وفي الدراسات النفسية الحديثة أثبتت الدكتور تالبوت أن هناك نسبة عالية من حالات الصداع سببها نفسي ، ويكتفي مثلاً لتلك الصلة بينها أن تكون قرحة المعدة أو الأنثني عشر بتأثير الأنفعال وبين الطب الحديث أن كثيراً من أمراض التوتر العصبي ، أو سوء الهضم أو الامساك أو الصداع أو الشلل أو فقد حاسة ما ، أو نوبات صرعية . . أو غيرها تعرف هذه الأعراض باسم «الأعراض المحولة» لأن أسبابها الحقيقية أسباب غير جسمية ، بل انفعالية أو عقلية ، ثم تحولت إلى أمراض جسمية^(٢٣٨) . وهكذا نجد أن الأطباء - كما قال الألوسي - معترفون بأن من الأمور والرقى ما يشفى بخصائص روحانية ، ومن ينكر فلا يعبأ به^(٢٣٩) .

وقد أجاز كثير من العلماء الاستشفاء بالقرآن بأن يقرأ على المريض أو الملدوغ الفاتحة ، أو يكتب في ورق . ويعلق عليه أو في طست ويغسل ويستقي ، وعن النبي ﷺ أنه كان يعود نفسه ، وكذلك أجازوا أن يشد الجنب والخائض التعاوين على العصد ، إذا كانت ملفوقة^(٢٤٠) ، ومع هذا الرأي - كما سبق - ابن المسيب وابن سيرين ومالك وهو مروي عن عائشة رضي الله عنها فقد روی أنها كانت تقرأ بالمعوذتين في إناء ، ثم تأمر أن يصب على المريض^(٢٤١) .

٢٣٧ - فيض القدير ١/١ وفي سنته مقال ، وقال ابن الجوزي حديث لا يصح ، والطب النبوى ص ٢٥٤ .

٢٣٨ - الطب النبوى والعلم الحديث ١٣٤/٣ .

٢٣٩ - روح المعانى ١٥/١٥ .

٢٤٠ - حاشية ابن عابدين ٥/٢٣٢ .

٢٤١ - روح المعانى ١٤٥/١٥ ، وتفسير البحر المحيط ٦/٧٤ .

وأما الاتجاه الثاني :

فقد ذهبوا إلى القول بأنه شفاء للقلوب فقط بزوال الجهل عنها وذهاب الريب وكشف الغطاء عن الأمور الدالة على الله سبحانه ، المقررة لشرعه^(٢٤١) ومع هذا الاتجاه الحسن والنخعي ومجاهد^(٢٤٣) وأيدهم من المعاصرین الشیخ شلتوت - رحمه الله - وقال : إن القرآن لم ينزل دواء للأمراض البدنية ، لأن الله خلق لها عقایر طيبة فيها خاصیة الشفاء ، وأرشد إلى البحث عنها والتداوی بها ، وأرشد النبي ﷺ أمه إلى أن التداوی من الأمراض البدنية إنما يكون من طريق الطب البشري الذي يعرف الدواء ، أما القرآن فلم ينزله الله دواء لأمراض الأبدان ، وإنما أنزله كما قال دواء لأمراض القلوب ، لأنها أمراض معنوية ، وشفاؤه بأدوية معنوية ، والقرآن قد عالج هذه الأمراض المعنوية وما التداوی في الأمراض البدنية بالقرآن إلا كفراءة البخاري والختمات للنصر على الأعداء في ميدان القتال ، وهو وضع للعلاج المعنوي مكان العلاج المادي ، وهو قلب لنظام الله تعالى في خلقه ، وعروج بالقرآن عما أنزل لأجله^(٢٤٤) .

كما أنكر ما يفعله البعض من كتابة الآيات القرآنية في إماء ثم تمحى بالملاء ثم يؤمر المريض بشربه ، أو تعلق حجاباً وقال أن هذا عبث بالقرآن وبالعقل الصعيف^(٢٤٥) ، ويمكن أن يستدل لهم بما روى أبو داود من حديث جابر رضي الله عنه أن الرسول ﷺ قال سئل عن النشرة : هي من عمل الشيطان^(٢٤٦) ، وبما

- ٢٤٢ - نقل هذا الاتجاه الشوكاني في فتح القدير ٣/٢٥٣ ، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٩/٣١٦ وابن الجوزي في زاد المسير ٥/٧٩ وابن حيان في البحر المحيط ٦/٧٤ .

- ٢٤٣ - روح المعانی ١٥/١٤٥ ، والبحر المحيط ٦/٧٤ وهو المفهوم من كلام ابن كثير في تفسیره ٤/٣٤٢ ، والسيوطی في الدر المشور ٤/١٩٩ ، والقرطبي في الجامع ١٥/١٣٥ .

- ٢٤٤ - الفتاوي للشيخ شلتوت ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

- ٢٤٥ - المصدر السابق ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

- ٢٤٦ - عنون المعبد ١٠/٣٤٨ وقد تقدم تخریجه بآیین من هذا .

روي عن النخعي أنه كان يقول : أخاف أن يصيبه - من شرب ما محي به القرآن بلاء .

وبما قاله الحسن من أنه سأله أنساً عن ذلك ، فقال : ذكروا عن النبي ﷺ أنها من الشيطان .

وقد تولى ابن عبد البر^(٢٤٧) الرد على ما استدل به هؤلاء ، وقال : وهذه آثار لينة ولها وجوه محتملة ، وقد قيل : إن هذا عمول على ما إذا كانت خارجة عما في كتاب الله تعالى وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام ، وعن المداواة المعروفة ، والنشرة من جنس الطب فهي غسالة شيء له فضل ، فهي كموضوع رسول الله ﷺ ، وقال^(٢٤٨) : « لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك ، ومن استطاع منكم أن ينفع أخيه فليفعل ». وإن النفس لتميل مع رأي القائلين يكون القرآن شفاء للأمراض الروحانية والجسمانية ولكن نقول كما قال المناوي : لا يحسن التداوي به إلا الموقفون^(٢٤٩) .

والذى يظهر لنا رجحانه هو القول الأول لما ذكرنا من الأدلة ، وذلك لأنه لا يلزم من هذا القول سلب كون القرآن كتاب هداية فهو بلا شك كتاب هداية للبشرية جماء ولكنه مع ذلك لا مانع من أن يستشفى به لأمراض البدن .

ولكن ينبغي أن نعلم أن القراءة التي تشفي هي التي تكون مع الإخلاص وفراغ القلب من الأغبار والاقبال على الله تعالى بالكلية وعدم تناول الحرام ، وعدم الآثام ، فقراءة من هذا حاله مبرئ للأمراض وإن أعيت الأطباء ، ولذا قال بعض الأئمة متى تخلف الشفاء ، فهو إما لضعف تأثير الفاعل أو لعدم قبول المعل المفعول أو لمانع قوى يمنع تخلفه أن ينفع فيه الدواء كما تكون في الأدوية

٢٤٧ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣١٨/٩ .

٢٤٨ - رواه مسلم وقد تقدم تخرجه .

٢٤٩ - تقدم قول المناوي آنفاً .

٢٥٠ - فيض القدير للمناوي ٤١ / ٥٣٦ - ٥٣٧ .

الحسية شفاء لما في الصدور ﴿ ونزل من القرآن ما هو شفاء ﴾ فالقرآن هو الشفاء التام من جميع الأدواء القلبية والبدنية لكي لا يحسن التداوي به إلا الموقون والله حكمة في إخفاء سر التداوي به عن نفوس أكثر العالمين كما له حكمة بالغة في إخفاء كنوز الأرض عنهم ^(٢٥٠) . أ. ه.

التمادي بالمحظورات

اختلاف الفقهاء في حكم التمادي بالمحرمات ثلاثة أقوال :

القول الأول :

وهو القول بعدم جواز التمادي بالمحرمات - المطعم والمشروب في ذلك سواء وهو قول المالكية ^(٢٥١) والحنابلة ^(٢٥٢) والشافعية ^(٢٥٣) في أحد القولين عندهم وفي وجه عند الحنفية ^(٢٥٤) والزيدية ^(٢٥٥) وهو قول جمهور العلماء ^(٢٥٦) .

واستدلوا لقولهم بأدلة منها ما رواه مسلم عن طارق بن سويد الجعفي أنه سأله النبي ﷺ الخمر يصنعها للدواء؟ فقال : أنه ليس بدواء ولكن داء ^(٢٥٧) وفي الصحيح عن ابن مسعود أن الله لم يجعل شفاءكم فيها حرام عليكم ^(٢٥٨) ، وعن أبي هريرة قال : نهى رسول الله ﷺ عن الدواء الخبيث ^(٢٥٩) .

٢٥١ - أحكام القرآن لابن العربي / ١٥٩ ، وحاشية الدسوقي . ٣٥٣/٤ .

٢٥٢ - زاد المعاد / ٤ / ١٥٤ - ١٥٨ وفتاوي ابن تيمية / ٢٤ / ٢٧٥ / ٢٧٥ والاصحاح لابن هبيرة / ٢ / ٢٧٠ وذكر أن أحد ومالك من القائلين بالمنع .

٢٥٣ - المجمع / ٩ / ٤٢ .

٢٥٤ - المبسوط / ٢٤ / ٢١ .

٢٥٥ - البحر الزخار / ٤ / ٣٥١ ، وشرح الأزهار / ٤ / ١٠٠ .

٢٥٦ - نيل الأوطار / ٨ / ٢١١ .

٢٥٧ - التوسي على مسلم / ١٣ / ١٥٢ ، وجمع الزوائد / ٥ / ٨٦ ، ومعالم السنن / ٤ / ٢٢ .

٢٥٨ - نيل الأوطار / ٨ / ٢١١ .

٢٥٩ - نيل الأوطار / ٨ / ٢١١ ، ومعالم السنن / ٤ / ٢٢١ .

وتسكوا بظاهر هذه الأحاديث في القول بمنع التداوي بالمحرم لعموم النبي ولأن بعضها يدعوا إلى بعض حتى أجاب ابن تيمية بالمنع لمن سأله عن التداوي بالخمر عند الضرورة كما أنهم لم يجعلوا المرض من الضرورات التي تبيح المحظورات ، كما في تناول المضطر للميتة في المخصصة معللين قوهم بالافتراق بينهما بأن المضطر في حالة المخصصة يتبع الأكل طريقاً لأنقاذ حياته بخلاف حالة المرض فإن هذه المحرمات لا يتبعن تناولها طريقاً للشفاء ، والحاصل أن الضرورة عندهم لا تتحقق هنا .

القول الثاني

وذهب أصحابه إلى القول بجواز التداوي بالمحرمات وبه قال ^(٢٦٠)
الظاهرية ^(٢٦١) وبعض الفقهاء ^(٢٦٢) ، وفي الأصح عند الشافعية جواز التداوي بجميع النجاسات سوى المسكر ^(٢٦٣) وجعل تعلييلهم أن التداوي يعتبر من حالات الضرورة ، والضرورات تبيح المحظورات واستدلوا بقوله تعالى : ^{هـ} وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ^(٢٦٤) مما اضطر المرء إليه فهو غير حرم عليه ، كبابنته ^{عليه} للعنين أبوالأبل على سبيل التداوي من المرض وأول ما صح من أدلة خصومه بأن المحرمات في حالة الضرار إلى التداوي بها تكون مباحة فلا تكون من الخبائث فلا يصدق عليها اسم الدواء الخبيث المحرم المنوع التداوي به .

٢٦٠ - المحلى ١١/٣٧٢ ، ١٧٠/١ + ١٧٠/١ .

٢٦١ - معالم السنن ٤/٢٢٣ والفقه الإسلامي للزحيلي ٣/٥٢٣ .

٢٦٢ - نيل الأوطار ٨/٢١١ .

٢٦٣ - سورة الأنعام : آية ١١٩ .

القول الثالث :

وهو القول بجواز التداوى بالمحرم إذ تيقن طريقاً للشفاء وإلا فلا يباح التداوى به ، وهو قول بعض الحنفية^(٢٦٤) ، وقول بعض الشافعية^(٢٦٥) وبعض المالكية^(٢٦٦) ، ويستدل لهم بما ثبت من أن النبي ﷺ أباح للعربيين أن يتداوا بأبواال الإبل ، وأن النبي ﷺ عرف شفاء أولئك بها على الخصوص ، لذا قالوا بجوازه عندما يتعين المحرم طريقاً للشفاء ، ولا يجد المريض دواء طاهراً يقوم مقام الدواء المحرم ، وأن يكون بإخبار الطبيب المسلم العدل^(٢٦٧) وبهذا يمكن الجمع بين أحاديث النبي وبين حديث العربين .

والراجح هو القول بجواز التداوى بالمحرم عند الضرورة وبالشروط التي ذكرها هؤلاء «لأن النبي ﷺ أباح العربين التداوى بأبواال الإبل وهي محمرة إلا أنها لما كانت مما يستشفى بها في العلل رخص لهم في تناولها»^(٢٦٨) .

وآخر دعواانا أن الحمد لله رب العالمين

٢٦٤ - بدائع الصنائع ١/٦١-٦٢ ، ابن عابدين ٥/٢٢٤ .

٢٦٥ - المجموع ٩/٤٩ وقواعد العز بن عبد السلام ١/٨١ ، ٩٥ ، ونيل الأوطار ٨/٢١١ .

٢٦٦ - أحكام القرآن لابن العربي ١/٥٦ ، وفسير القرطبي ٢/٢٣١ .

٢٦٧ - وانظر ما سبق بمجموعة بحوث فقهية د. عبد الكريم زيدان ص ١٥٠ - ١٧٥ ونيل الأوطار ٨/٢١١ .

٢٦٨ - معلم السنن ٤/٢٢٣ .

ملاحظة أوردت هذا البحث هنا إجمالاً للفائدة ، وبها أن للعلماء تفصيلات كثيرة لا يسع المقام ذكرها فقد قررت أن أفرد لها ببحث مستقل أذكر فيه أنواع المحرمات من مطعومات ومشروبات وسمومات وما استجدى منها كالمخدرات وأنواعها ، والتمداوى بالتجسات وسائر المحرمات الأخرى .

المصادر والمراجع

- ١ - أحكام القرآن للجصاص - ط. دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٢ - أحياء علوم الدين للغزالى - ط. عيسى الحلبي ، مصر .
- ٣ - الآداب الشرعية لابن مفلح - ط. بدون .
- ٤ - إرشاد الساري للقسطلاني - ط. دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٥ - الإصابة لابن حجر ، ط. دار ضادر ، بيروت .
- ٦ - أضواء البيان للشنقيطي ، ط. من مطبوعات المدرسة السلفية ، مصر .
- ٧ - أعلام الموقعين ، بتحقيق محمد محى الدين .
- ٨ - الإفصاح لابن هيبة ، ط. المؤسسة السعيدية ، الرياض .
- ٩ - البحر الزخار للإمام أحمد بن المرتضى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ١٠ - البحر المحيط لأبي حيان ، الناشر مكتبة مطبع النصر الحديثة ، الرياض .
- ١١ - بدائع الصنائع للكسانى ، ط. دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ١٢ - بدائع الفوائد لابن القيم ، ط. دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ١٣ - بهجة النفوس للأندلسي ، ط. دار الجيل .
- ١٤ - التاج الجامع الأصول للشيخ منصور علي ناصف ، ط. دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ١٥ - تخريج الدلالات السمعانية للتلميسي ، ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة .
- ١٦ - تحفة الأحوذى للمباركفورى ، الناشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- ١٧ - التراتيب الادارية للكتاين ، ط. دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ١٨ - تربية الأولاد في الإسلام ، د. عبد الله علوان ، ط. دار السلام ، ط. الثالثة .
- ١٩ - ترتيب القاموس المحيط ، ط. عيسى الحلبي .

- ٢٠ - تفسير فتح القدير للشوكانى ، ط. مصطفى الحلبي .
- ٢١ - التفسير الكبير للرازى ، ط. دار الفكر ، بيروت .
- ٢٢ - تفسير المنار ، ط. الهيئة المصرية .
- ٢٣ - التمهيد لابن عبد البر ، ط. وزارة الأوقاف المغربية .
- ٢٤ - تهذيب التهذيب ، لابن حجر ، ط. دار صادر ، بيروت .
- ٢٥ - جامع الأصول لابن الأثير ، تحقيق الأناؤط .
- ٢٦ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، ط. دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ٢٧ - حاشية ابن عابدين ، ط. عيسى الحلبي ، مصر .
- ٢٩ - حواشى الشرفاني وابن القاسم ، ط. بدون .
- ٣٠ - الدر المثور للسيوطى ، ط. دار المعرفة ، بيروت .
- ٣١ - روح البيان للبرسوى ، ط. دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ٣٢ - روح المعانى للألوسى ، ط. دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ٣٣ - الروضة الندية للقونوجي ، ط. دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ٣٤ - زاد المعاد بن القيم ، ط. مؤسسة الرسالة .
- ٣٥ - زاد المسير لابن الجوزى ، ط. المكتب الإسلامي .
- ٣٦ - الزواجر للهيثمي ، ط. دار المعرفة ، بيروت .
- ٣٧ - سنن ابن ماجة ، ط. عيسى الحلبي .
- ٣٨ - السنن الكبرى للبيهقي ، ط. دار المعرفة ، بيروت .
- ٣٩ - سنن النسائي ، ط. دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٤٠ - شرح الأزهار لابن مفتاح ، مكتبة اليمن ، صنعاء .
- ٤١ - شرح الزرقاني على الموطأ ، ط. دار المعرفة بيروت .
- ٤٢ - الشفاء للقاضي عياض ، ط. مكتبة الفارابي ، دمشق .
- ٤٣ - صحيح مسلم بتحقيق فؤاد عبد الباقي ، ط. عيسى الحلبي ، مصر .
- ٤٤ - صفة الصفوة لابن الجوزى ، نشر دار الوعي ، حلب .

- ٤٥ - صفوۃ البیان للشیخ مخلوف ، ط. دار الكتاب العربي ، مصر .
- ٤٦ - الطب عند العرب والمسلمين ، د. محمود الحاج ، الدار السعودية للنشر والتوزيع .
- ٤٧ - الطب النبوي ، لابن القیم .
- ٤٨ - الطب النبوي والعلم الحدیث ، د. محمود النسیمی ، ط. مؤسسة الرسالہ ، بیروت .
- ٤٩ - طرح التشریب للحافظ العراقي ، ط. دار إحياء التراث العربي ، بیروت .
- ٥٠ - عارضة الأحوذی ، ط. دار الكتب العلمية ، بیروت .
- ٥١ - عون المعبود للمبارکفوری ، الناشر المكتبة السلفیة ، المدينة المنورة .
- ٥٢ - غریب الحدیث لابن الجوزی ، ط. دار الكتب العلمية ، بیروت .
- ٥٣ - فتاوی الشیخ شلتوت ، ط. دار الشروق ، ١٩٨٠ .
- ٥٤ - الفتاوی الکبری لابن تیمیة ، مکتبة ابن تیمیة ، مصر .
- ٥٥ - فتاوی معاصرة للقرضاوی ، ط. المطبعة السلفیة ، مصر ، ط. الأولى .
- ٥٦ - الفتاوی الهندیة ، ط. باکستان .
- ٥٧ - فتح الباری لابن حجر ، ط. المطبعة السلفیة ، مصر .
- ٥٨ - الفقه الإسلامی وأدلته للزحیلی ، ط. دار الفكر .
- ٥٩ - الفقه على المذاهب الأربع للجزیری ، الناشر ، دار الارشاد .
- ٦٠ - الفواكه الدوافی ، ط. مصطفی الحلبی .
- ٦١ - فيض القدیر للمناوی ، ط. دار المعرفة ، بیروت .
- ٦٢ - قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ، ط. دار الجیل ، بیروت .
- ٦٣ - قليوبی وعمیره ، ط. عیسی الحلبی .
- ٦٤ - قوت القلوب لأبی طالب المکی ، دار صادر ، بیروت .
- ٦٥ - کشاف القناع للبهوقی ، دار الفكر بیروت .
- ٦٦ - لامع الدراري ، ط. مکة المکرمة .

- ٦٧ - المبسوط للسرخسي ، ط. دار المعرفة ، بيروت .
- ٦٨ - مجمع الزوائد للهيثمي ، ط. دار مكتبة القديسي ، مصر .
- ٦٩ - مجموعة بحوث فقهية ، عبد الكريم زيدان ، ط. مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٦ .
- ٧٠ - المجموع للنwoي ، توزيع المكتبة العالمية .
- ٧١ - المحل لابن حزم ، ط. المكتب التجاري ، بيروت .
- ٧٢ - مختصر الفتاوى المصرية للباعلي ، ط. دار الجليل .
- ٧٣ - مدارج السالكين لابن القيم ، ط. دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٧٤ - مرقة المفاتيح للققاري ، ط. دار إحياء التراث .
- ٧٥ - مسند أحد ، ط. المكتب الإسلامي ، بيروت .
- ٧٦ - المصنف ، لعبد الرزاق ، ط. المكتب الإسلامي ، بيروت .
- ٧٧ - معالم السنن للخطابي ، ط. الأولى ، المكتبة العلمية ، بيروت .
- ٧٨ - معالم القرابة في أحكام الحسبة للشيخ محمد بن محمد القرشي ، ط. الهيئة المصرية للكتاب .
- ٧٩ - الموطا ، ط. عيسى الحلبي .
- ٨٠ - النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ، الناشر المكتبة الإسلامية .
- ٨١ - نيل الأوطار للشوکانی ، ط. مصطفى الحلبي .